

PROVISIONAL

A/45/PV.4
2 October 1990

ARABIC

UN LIBRARY

OCT 4 1990

UN LIBRARY

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الإثنين ، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

(مالطة)	السيد دي ماركو	: الرئيس
(فيجي)	السيد طومسون	: ثم
	(نائب الرئيس)	
(مالطة)	السيد دي ماركو	: ثم

- خطاب السيد فرناندو كولور ، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية

- خطاب السيد فرانسوا ميتران ، رئيس جمهورية فرنسا

- المناقشة العامة [٩]

ألقى ببيانات كل من :

السيد هانيبالسون (أيسلندا)

السيدة سانت جور (سيشيل)

السيد سكوبيجفسكي (بولندا)

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللفات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥خطاب السيد فرناندو كولور ، رئيس جمهورية البرازيل الاتحاديةالرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مستمع الجمعية أولا الى خطاب

فخامة السيد فرناندو كولور ، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية .

أصطحب السيد فرناندو كولور ، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية الى قاعةالجمعية العامة .الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية

العامة ، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فرناندو كولور ، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية وأن أدعوه الى إلقاء خطابه أمام الجمعية .

الرئيس كولور (تكلم بالبرتغالية ، ترجمة شفوية عن النص الانكليزيالذي قلعه الوفد) : السيد الرئيس ، أسمح لي أن أتقدم لكم بتهنئتي بمناسبة
انتخابكم . إن مهارتكم ستكفل ادارة أعمال الجمعية العامة بطريقة حسنة فعالة .

أود كذلك أن أعرب لسلفكم عن تقديرنا للمهام الممتازة التي أنجزها .

وأود أن أؤكد للأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، أن البرازيل
ما برحت تتابع وتؤيد النشاط السياسي الذي يظلع به ممارسة لوظائفه . ونحن نرى فيه
أميناً عاماً دينامياً يكرس نفسه للمقاصد السامية للأمم المتحدة .منذ بضعة أيام قبلت لختنشتاين بوصفها دولة عضواً جديداً . وباسم البرازيل
أرحب بلختنشتاين ، وأتمنى لها كل النجاح في الأمم المتحدة .هذه هي أول مرة أتكلم فيها في الجمعية العامة للأمم المتحدة . وألاحظ بشيء
من التأثر أن المناقشة العامة تبدأ على وجه التحديد في وقت نجد فيه أن التغييرات
العميقة الكثيرة التي تحدث في البرازيل والعالم أجمع تؤدي الى مراجعة للمفاهيم
وعدول عن المفاهيم الخاطئة التي خنقت المجتمع الدولي لمدة عقود . وأود أن أعرب
للجمعية العامة عن آراء شعب البرازيل وحكومته الجديدة بشأن آفاق السلم والحرية

والتقدم في كل بقاع العالم ، وبشأن الدور الذي ينبغي للمنظمة أن تقوم به في السنوات القادمة .

وإنني مقتنع بأن فجر الحقبة الجديدة التي نسعى إلى إيجادها سوف يسطع في هذا المحفل المتميز ، محفل التفكير والتحليل . وهو فجر يتوقف وميضه على جهودنا الفردية والجماعية في سبيل السلم العالمي ورخاء الأمم وتزايد التضامن بين شعوب العالم .

في الإثني عشر شهرا الماضية حوّل عدد من الاحداث النظرة الى العلاقات الدولية ، لاسيما على صعيد الشرق والغرب . والشعوب التي أُخضعت لنظم ديكتاتورية اختارت على نحو حازم ونهائي السير على طريق الديمقراطية . ومثل إنتهاء الحرب الباردة تصفية لإرث مريع من الإحباط والمواجهة ، ومن الخطر الذي كان يتهدد بقاء الإنسانية في حد ذاته . وألقى تخفيف التوتر في العلاقات الدولية الضوء على فهم مصيرنا المشترك ، مؤكدا على الطبيعة العالمية للعلاقات فيما بين الشعوب وبين الإنسان والبيئة .

وكادت اتجاهات جديدة وواعدة أن تقودنا الى الاستبشار والرضا عن الذات . إلّا أن ضعف المناعة في النظام الدولي ، والاشر المزعزع لازمات إقليمية معينة وخطورة المشاكل الاقتصادية تستدعي منا الحذر والتحفظ . فالأزمة التي حلت بالكويت تمثل تهديدا خطيرا وغير متوقع للسلم الجماعي . وترى حكومة البرازيل أن من الضروري الامتثال الفوري للقرارات الملزمة التي اعتمدها مجلس الأمن .

لقد اعتمدت هذه القرارات استجابة لصرخة الرأي العام العالمي . وهي تستند من الناحية القانونية الى الميثاق . وعليه ، يتعين على جميع الاطراف المعنية أن تلتزم بها ، لا كعلامة ضعف بل بوصفها التزاما سياسيا وقانونيا لا مهرب منه . ويبودو أن هذا هو السبيل العادل والسلمي الوحيد لإعادة الهدوء الى المنطقة والى العالم بأسره . ونحن نعتقد أن جميع الدول ملتزمة التزاما عميقا بالسلم والاستخدام السريع والفعال للوسائل الدبلوماسية لتفادي الصراع .

وبإمتثالها الفوري والتام للقرارات بينت الدول الاعضاء دون لبس أن خرق النظام القانوني الدولي ، في وقت أصبحت فيه حتى الأسلحة التقليدية قوة تدميرية هائلة وأصبح الاقتصاد الدولي فيه شبكة متكاملة من المصالح ، أمر غير مقبول . كما أعربت أيضا عن تأييدها الراسخ لجهود الأمم المتحدة في المنطقة ككل ، حيث تستحق شعوب كثيرة ، شأنها شأن جميع الشعوب الأخرى ، العيش في سلم وأمان وازدهار ،

وهي شعوب عانت طويلا من الازمات . والبرازيل قلقة بشكل خاص إزاء مصير الشعب اللبناني الذي طالت معاناته ، والذي مزقه الصراع الداخلي وعُطِلت قدرته السيادية على تقرير مصيره بوجود القوات الأجنبية .

إنني أكرر ثانية تصميم حكومتي على الامتثال التام لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، في كل ما يدخل في نطاق اختصاصها الداخلي .

ان قرارات مجلس الأمن تؤثر على المصالح الاقتصادية للدول الاعضاء بطرق مختلفة . والبرازيل التي ما برحت تكافح ، كما هو معروف بصورة عامة ، في مواجهة صعوبات سابقة على الازمة ، تدرج الآن بين البلدان الواقعة المنطقة الأكثر تضررا . وتمشيا مع اتجاهات التاريخ المعاصر الأكثر إيجابية ، تمر البرازيل بعملية تحول عميق يضعها دون رجعة على طريق الديمقراطية التامة والتحرر الاقتصادي والعدالة الاجتماعية . وعندما انتخبني زملائي المواطنون في أكثر الانتخابات حرية في تاريخنا ، ألزمت نفسي أمام ١٥٠ مليون برازيلي بمسؤوليات شخصية وسياسية حاسمة . والولاية التي أسفها علي الشعب هي تشجيع التحديث بسرعة والدمج الكامل للبلد في الاقتصاد الدولي بنية جعله أكثر قدرة على التنافس ، مما يتيح لشعبه تحقيق مستويات الرفاهية التي تؤهله لتحقيقها مهاراته وجده .

إنني ملتزم بإصلاح الدولة والمجتمع كليهما ، وبضمان أن تنهض المؤسسات الديمقراطية بكامل مهامها ، وبإعادة هيكلة الاقتصاد وانعاشه ، وبدحر التضخم ، وبإطلاق القوى الخلاقة للقطاع الخاص ، وبمكافحة البؤس الذي لا يزال يمزق جزءا من شعبي .

من واجبي أيضا أن أحمي أضعف فئات المجتمع . وهذا يفسر إيلائي أعلى الأولويات للأطفال والشباب . فالأطفال ، كما قيل مرارا وتكرارا ، يجسدون المستقبل ، ويمدق هذا بشكل خاص على بلد مثل البرازيل ، حيث غالبية سكانه من الشباب ، الذين يسمعون بحماس للتحديث .

إننا ندرك أن بلدنا يواجه مشاكل خطيرة في هذا المجال . ونحن لا نخفي هذه المشاكل ولا نخفي عزمنا على حلها . والمبادرات الشاملة التي ابتدأناها باسم الأطفال تبين مدى جدية التزامنا بتحويل إمكانيات البرازيل الى حقيقة دائمة .

لذلك ، فإنني أرحب بحماس بمبادرة عقد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ، الذي تؤيده البرازيل والذي أعتمزم أن أشارك فيه شخصيا مشاركة مكثفة وببناءة .

ونتيجة للتغيرات الهامة الجارية ، فإن التشاؤم العميق الجذور أخذ في الاختفاء كما يجري التوفيق بين الآراء المتعارضة . والدكتاتورية أصبح محكوما عليها بالزوال . والمواقف السياسية والنفسية القائمة على التقدم المطرد نحو الحرية والديمقراطية وتحسين الحوار بين الدول تؤكد نفسها .

وفي هذا الوقت ، لا يمكن لحكومة أن تتجنب المناقشة ، أو تستثنى منها ، بشأن آفاق النظام العالمي في المستقبل . ونحن في أمريكا اللاتينية وصلنا بصعوبة مرحلة متقدمة من التطور الديمقراطي واحترام حقوق الانسان ، مما يشكل مصدر فخر وتشجيع متجدد لنا .

وفي منطقتنا ، كما هو الحال في مناطق أخرى ، لدى الرجال والنساء ، وفي مقدمتهم جميع الشباب ، طاقات وآمال جديدة . ومرة ثانية ، أثبتت أمريكا اللاتينية أنها جديرة بأحلام تحرير شعوبها وأنها قد وجدت وجهتها الديمقراطية الحقيقية .

إن بقايا الماضي الاستعماري في افريقيا تتداعى في نفس الوقت الذي بدأ ينهار فيه ، أخيرا ، آخر حصن من حصون التمييز والعنصرية . وإنني أحيي مع رفاقي البرازيليين استقلال ناميبيا ، وهو عملية أيدتها بلادي دائما ، ونتمنى للدولة الفتية أن تحقق إمكانياتها الهائلة . وإنني أرحب أيضا بالافراج عن نيلسون مانديلا ، الذي كان موضع تقدير حماسي في البرازيل ، وأتمنى له كل نجاح في كفاحه الباسل .

لقد أصبح جدول أعمال المجتمع الدولي عالمي المدى . والامم المتحدة تواجه مهمة إقامة إطار جديد للسلم والرفاه . ولم يعد من الممكن بعد الآن تصور عالم ينقسم بشكل حاد الى قسمين متناقسين . فلا يمكن السماح للايدولوجية أو الفقر بالتفرقة بين البشر .

إن الاتجاه نحو العالمية يعد حقيقة واقعة بالنسبة لجميع أنحاء العالم ، الشرق والغرب ، الشمال والجنوب . إن الاتجاه نحو الحرية والكرامة وظروف الحياة الأفضل لا يعرف حدودا . والفرص الجديدة يجب ألا تفلت منا ، وإلا سنكون أمام خطر الاستعاضة عن المواجهة البالية بين الشرق والغرب بتفاهم الازمة بين الشمال والجنوب وإضافة أخطار جديدة قد تعرض مستقبل المجتمع الدولي للخطر .

إن حكومة البرازيل على استعداد لمناقشة الخطوط الرئيسية لهيكل دولي جديد يمكن أن يضمن السلم وزيادة التعاون . ولن يكون كافيا مجرد الابقاء على الترتيبات السياسية والاقتصادية العالمية الراهنة ناهيك عن تكرار الماضي قريبه أو بعيدة . إن مفهوم القوة البالي تماما ، باعتباره القدرة على التدمير بوصفه تعبيراً عن الهيمنة الاقتصادية ، ينبغي التخلي عنه . ومن الضروري تفكيك جهازه العملي . ولهذا يجب أولا إجراء تحول كبير في الاحلاف العسكرية حتى تعبر عن العالم المتكافل المتضافر الذي نعيش فيه اليوم . وثانيا ينبغي توسيع نطاق المفاوضات الجزئية بشأن نزع السلاح حتى يكون لها نطاق عام شامل ، وبخاصة في مجالي الأسلحة النووية والكيميائية استجابة لتوقعات المجتمع الدولي . وأخيرا يجب علاج التوترات الاقليمية بصورة مستفيضة وبطريقة دبلوماسية سياسية حتى يمكن القضاء عليها كبؤر لزعزعة الاستقرار العالمي .

وفوق كل شيء ، من الحتمي وضع مفهوم جديد للقوة العالمية بحيث تتمثل في القدرة الثورية على الابداع والانتاج والبناء لفائدة جميع الامم والشعوب .

إن السلم متعدد الوجوه وينبغي أن يترجم على المستوى الدولي الاتجاهات الى الديمقراطية والمشاركة والتمثيل . إن إضفاء الطابع الديمقراطي على النظام العالمي شرط مسبق لتحقيق سلم عادل وصحيح في آن واحد ، سلم خال من أي نوع من أنواع التهديد . إن السلم يجب أن يعني أكثر من مجرد القضاء على النزاعات وعلى التهديدات وعلى التفوق القائم على الهيمنة من جانب أكثر الدول تقدماً أو أكثرها قوة . ومن ثم ، فإن المؤسسات الدولية الكبرى يجب أن تعبر عن الحقائق الجديدة وأن تكون قادرة على التواءم مع الزيادة السريعة المثمرة في الاتصالات بين الدول وتكوين المجموعات المتعددة .

هذا المفهوم الشامل للسلم تدل عليه الخطى الجديدة الموضوعة لعملية الحوار والتكامل في أمريكا الجنوبية . فيوما بعد يوم يكتسب التفاهم بين مجموعات دول الامازون والانديز والطرف الجنوبي لأمريكا مزيداً من الأهمية . ومن بين أهم تلك الجهود العزم الذي أعربت عنه حكومتا البرازيل والارجنتين على إقامة سوق مشتركة قبل كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤ . إن عملية التكامل الجارية في الطرف الجنوبي من القارة تتضمن ، بالإضافة الى البرازيل والارجنتين ، البلدين الشقيقتين أوروغواي وشيلي .

وفي أمريكا اللاتينية نجد أن المبادرة الرائدة في مجال التنسيق الدبلوماسي المتمثلة في "مجموعة ريو" تزداد قوة وتبلغ الآن مرحلة النضج السياسي . ومن ثم فإن منطقنا في موقف يتيح لها المشاركة في حوار مع مراكز الاقتصاد العالمي ، الولايات المتحدة وغرب أوروبا واليابان ، لاستكشاف فرص جديدة للتغيير الاقتصادي والتعاون . وفي هذا الشأن ، فإن المبادرة الاقتصادية التي طرحتها مؤخراً حكومة الولايات المتحدة قوبلت برد فعل إيجابي من جانب العديد من بلدان أمريكا اللاتينية . وستترسخ بالتأكيد في الأشهر القليلة المقبلة .

وفي منطقة جنوب المحيط الأطلسي ، نجد أن منطقة السلم والتعاون المنشأة بموجب قرار من الجمعية العامة تكتسب أهمية وستضم ، في ظل تخفيف حدة التوترات

الدولية ، عناصر جديدة هي محل اهتمام عالمي ، مثل حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها . وفي هذا المجال قد تظطلع منطقتنا للسلم والتعاون بدور مجدد على الساحة العالمية ، شريطة توفر المزيد المزيد من الدعم المالي والتكنولوجي لها .

لقد صدقت البرازيل على معاهدة ثلاثيلوكو ، وأكدت مجددا في المحافل الدولية احترامها لمقاصدها ومقاصد الاتفاقات الدولية ذات الصلة . وقد أعلنت البرازيل والأرجنتين مؤخرا وبشكل علني عن تبادل مكشف في الآراء بين الاطراف المعنية بشأن تنفيذ معاهدة ثلاثيلوكو . وتلك المبادرة الامريكية اللاتينية الرائدة في مجال عدم انتشار الاسلحة النووية سبقت جميع الجهود الاخرى المكثمة لتحقيق نفس الهدف . سواء كانت إقليمية أو عالمية المدى . ومع هذا ، فإنني أعتقد أن الوقت قد حان لنخطو خطوة أخرى . إن البرازيل تنبذ اليوم فكرة إجراء أية تجارب قد تنطوي على تفجيرات نووية حتى وإن كانت للأغراض السلمية وحدها . ونثق في أن تنظر دول أخرى في إمكانية المضي في نفس الطريق .

إن جميع التفجيرات التي ترمي الى دعم الحرية والديمقراطية ، وتعزز السلم الحقيقي والامن الدولي ، وتقضي على الاساطير القديمة وتوفق بين الكفاية والعدل هي تفجيرات تحظى باهتمام البرازيل . إلا أن التطورات الجديدة على الساحة الدولية ليست جميعا تطورات متطلعة الى الامام ، إن هياكل القوة لم تتغير في جوهرها حتى الآن . وفي الواقع أن للمرء أن يخشى أن تتعزز الطبقة الدولية ، على المعبرين الاقتصادي والسياسي ويدخل في ذلك التمييز المتحيز الذي يعيق الوصول الى المعرفة العلمية والتكنولوجية .

أما الجهود المبذولة لنزع السلاح فما زالت في طور البداية ، وما زال تناولها بالطرق الدبلوماسية أبعد ما يكون من المحافل المتعددة الأطراف . والحوادث العسكرية التي تقع في مختلف بقاع العالم تبين أن العديد من المشاكل الأمنية الإقليمية لم تعالج بعد . كما أن الانفجارات الناشئة عن الحقد العنصري وكره الأجني تتواتر ، لسوء الحظ ، في بعض الاوساط .

ومع ذلك ، فإننا لم نتخل عن التفاؤل . فالتاريخ لن يكتب مرتين . ونحن نعتقد أن الإنسانية ، في مواجهة التحديات العالمية التي تنطوي عليها الحياة الحديثة ، سوف تمضي في مسيرتها الى الامام - على الرغم من الصعوبات والعقبات الحالية - نحو شكل جديد سلمي ومنتج - التعاون . وسيسمح الهيكل العالمي بخطوات جديدة كبرى سعيا نحو تحقيق السعادة الإنسانية . فليس مكتوبا علينا أن نعيش دوما تحت تهديد توافين هما المنك والمواجهة السياسية .

وقد أعلن عن جدول أعمال واعد لا يتضمن اعادة تنشيط التنمية الاقتصادية والتعاون الدولي فحسب ، بل يتضمن أيضا مسائل تنطوي على احترام كل حقوق الانسان - السياسية والاقتصادية والاجتماعية - فضلا عن جهود منسقة لحماية البيئة على نطاق عالمي ، والكفاح ضد الاتجار غير المشروع في المخدرات . ومع تلاشي التوترات بين الشرق والغرب أصبحت مسألة وضع مبادئ توجيهية جديدة للنظام الاقتصادي الدولي تؤكد نفسها بقوة متجددة .

ما زالت الممارسات والآليات الخاطئة للحماية والتجارة الموجهة قائمة . أما ما يحدث أحيانا من انفتاحات جزئية فإنما يقوم على التقيد الجامد بمبدأ المعاملة بالمثل ، مما يضر بالاقتصادات الأكثر ضعفا . ومما يبعث على عدم الاستقرار أن الجهود المبذولة لصالح التحرير الاقتصادي والتجاري عليها أن تتشاطر المسرح مع موجهة الحماية - الجديدة الحالية - والبرازيل ، إذ تفتح اقتصادها أمام العالم ، وتتفهم الرغبة في قيام اقتصاد عالمي مفتوح ، تشارك في جولة أوروغواي الحالية ، وهي على

شقة بأن هذه المفاوضات التي تجري في إطار الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة ، قد تصحح ما أصاب التجارة الدولية من خلل وضهور .

إن لجوء الدول المتقدمة النمو الى إعانات الصادرات وغير ذلك من تدابير الدعم الداخلية قد وصل الى مستويات مبالغ فيها ، مما يؤثر بقوة على الدول النامية التي ، لولا ذلك لتمكنها أن تزيد من إمدادات العالم من المنتجات الزراعية أو الزراعية - الصناعية . ومن المؤسف أن الترسانة الحمائية التي يستخدمها حالياً العالم المتقدم النمو تعوق الزيادة في مستوى الانتاج الغذائي العالمي ، في وقت ما زال فيه الجوع يعصف بجزء كبير من الجنس البشري .

ونحن نتطلع ، بأمل كبير ، أن نتوصل الى نتائج متوازنة في جميع المجالات التي يجري التفاوض بشأنها حالياً في جولة أوروغواي ، مما يعزز تعددية الاطراف ويلغي الاتجاهات التقييدية . فنحن لا نريد تجميد أوجه التفاوت القائمة بين الشمال والجنوب ولا نريد الخنق المستمر للمنافسة الحرة بوسائل مصطنعة .

وفي سياق الصعوبات الاقتصادية المعروفة للجميع التي تواجهها الدول الاقتصادية الرئيسية ، سواء على الصعيد الداخلي أو في علاقة كل منها بالآخرى ، يحوم حولنا خطر يتمثل في أن تتصرف التكتلات الكبرى لا على هدى من المصلحة العالمية أو بمنطق الانفتاح الاقتصادي والاحساس بالمجموعة ، بل أن تتردى ، على النقيض من ذلك ، الى وضع تصبح فيه "حصونا تجارية" بمعنى الكلمة . ويجيء تحديان توأمان ليزيدا من تلبد هذه الصورة : التحدي الاول ، يتمثل في ضرورة العمل على أن يسير الاستيعاب المنظم لبلدان أوروبا الشرقية في السوق العالمية بطريقة تجعل هذا التطور الايجابي البعيد المدى تطورا لا يعيق التجارة التقليدية وتدفقات الاستثمار بين الشمال والجنوب ، ولا يضيف سببا جديدا للاضطراب الى الحالة الخطيرة أصلا التي تعاني منها اقتصادات البلدان النامية . التحدي الثاني هو مواجهة استمرار حالة عدم التكافؤ المستمر والجذري القائم فيما بين الدول ، وهي حقيقة تشكل في حد ذاتها إحدى العقبات الكبرى التي تعترض طريق التنمية الكاملة للقوى الاجتماعية والاقتصادية على

المعبد العالمي . إن مسألة التنمية الاقتصادية والتعاون الدولي يجب أن تنصدر جدول الأعمال المتعدد الأطراف .

في البرازيل يجري وضع برنامج شامل ومتماك للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي ، والاسراع بتنفيذه يستلزم وجود تدفق فوري من الاموال الاجنبية التي تمنح بشروط ميسرة مما يعود بالفائدة على الجميع . إن ما اتخذ من التدابير قد بدأ يعكس فعلا اتجاه سير وضع اقتصادي كان يئذ بالاسى ، وبدأ يمهّد السبيل للعودة الفورية للتعاون الدولي مع بلدنا البرازيل .

ونحن واثقون بأن هذا الجهد سيلقي رد فعل ايجابيا من جانب أهم شركائنا في العالم المتقدم النمو . ونحن راغبون في الافادة قدر الامكان من اللحظة الحالية التي يحل فيها الجديد محل القديم بطرق شتى . وتود البرازيل أن تفضلع بدورها كاملا في خلق إطار عالمي للسلم والتعاون .

وفي هذا المدد ، وباعتماد الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي في ايار/مايو الماضي ، سلمت هذه الجمعية العامة ، بصوت إجماعي لدولها الاعضاء ، بأن التنشيط الاقتصادي للبلدان النامية هو التحدي الرئيسي في هذا العقد .

إن البرازيل تسعى الى تحقيق الكفاءة الاقتصادية ، وتتمنى أن يصبح اقتصاد كل بلد نام اقتصادا منتجا . وقد يتسنى بلوغ هذا الهدف اذا نظم الاقتصاد العالمي على نحو أفضل . وهذه مسؤولية تتشاطرهما جميع البلدان . فاستمرار الفقر ، والحرمان من الحد الأدنى من مرافق الحياة والمحن الاقتصادية الشديدة التي تعاني منها مناطق عديدة أمور تمس الجميع في نهاية المطاف ، من خلال تدمير البيئة والانتهاك المنهجي لحقوق الانسان وإنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، مما يؤثر تأثيرا وبليلا على وجدان كل مجتمع وأسلوب حياته .

إن العقد الأخير ، رغم كونه مؤاتيا للحريات العامة والتعددية السياسية ، كان في الوقت ذاته قاسيا وشحيا تجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية . إلا أن للتنمية أهمية حيوية في تعزيز المؤسسات الديمقراطية . والجهود العملاقة التي

بذلتها شعوب كثيرة من شعوب العالم النامي انتهت الى لا شيء نتيجة التحويل الضخم والمستمر الى الخارج للموارد اللازمة للنمو الاقتصادي والاستثمار .

إن إيجاد حل دائم لمشكلة الدين الخارجي مهمة عاجلة وملحة بالنسبة لمستقبل البلدان النامية ولاسيما بلدان امريكا اللاتينية . لتحقيق الانتعاش الاقتصادي لشعوبنا حتمية لا مفر منها ولا يمكن التضحية بها ولن يُفحى بها . إن الاستقرار الاقتصادي ومبادرات التحديث في البلدان النامية ، واندماجها التام في الاقتصاد العالمي - بصفة خاصة ، ستعرض كلها للخطر اذا استمرت مشكلة الدين الخارجي بحالتها الراهنة .

ويبدو أنه لا غنى عن وجود حوار جاد صريح وبنّاء يؤدي الى حلول على الصعيد الدولي والى استئناف عملية النمو الاقتصادي والتنمية .

والمسألة الرئيسية الثانية المطروحة على جدول الأعمال الدولي الجديد متعلقة بالبيئة .

وأود أن أوجه من هذه المنصة دعوة الى العالم لزيارة البرازيل في عام ١٩٩٢ لحضور مؤتمر الأمم المتحدة العظيم المعني بالبيئة والتنمية ، الذي قد يكون أهم اجتماع دولي يعقد في هذا القرن نظرا لما يعالجه من مسائل ذات أهمية حيوية للجنس البشري ، ونظرا للعدد المتوقع من المشاركين ، والبعض منهم على المستوى غير الحكومي . واني أدعو جميع رؤساء الدول والحكومات الى حضور هذا المؤتمر . والبرازيل ترحب بكم كل الترحاب .

وسيؤدي هذا الاجتماع الى تحديد أكثر دقة للحرص المشترك بين البشر على البيئة ، وسيسمح أيضا بإبرام اتفاقات على أساس الشعور بالمسؤولية المشتركة لدى جميع الممثلين في المسرح الدولي . ولتحقيق ذلك ، يتعين على الحكومات ان تتحمل مسؤولياتها وان تقوم بمراجعة أهدافها . والبرازيل على استعداد للقيام بدورها ، وهي تقوم بالفعل بدورها ، شقة منها بأن البلدان الأخرى ستفعل ذات الشيء .

إننا نعالج بنشاط المشاكل البيئية في البرازيل . وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية الخطيرة والمشاكل الاجتماعية الحادة والمساحة الكبيرة لأراضيها ، فإن حكومة ومجتمع البرازيل يبذلان بالفعل الجهود في مضمار البيئة جهودا تضاهي جهود البلدان الأخرى . ومع تطور الرصد البيئي في البرازيل ، نجد الآن في انشاء نظام لتقسيم البلاد الى مناطق ، ولاسيما في الأمازون ، وذلك للقيام بطريقة علمية بتعيين حدود المساحات الشاسعة التي لا بد من حمايتها بالكامل ، وكذلك المناطق التي يمكن أن تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية بدرجات مختلفة وفي ظل نظام صارم .

وتحتاج البرازيل ، مثل بقية البلدان النامية ، الى الوصول بطريقة أسهل الى التكنولوجيات السليمة بيئيا التي تسمح لها بإزالة الأضرار اللاحقة بالبيئة . وينبغي استخدام هذه التكنولوجيات بما يعود بالفائدة على جميع البلدان . وثمة حاجة ماسة الى وضع شروط مالية على المستوى الدولي تتيح تطبيق هذه التكنولوجيات على أسس تنافسية .

إن البلدان التي أسهمت على مر التاريخ أكبر اسهام في تلوث البيئة تتحمل الشطر الأكبر من المسؤولية في هذا المضمار . وستطلع هذه البلدان ، عن طريق تيسير توفير التكنولوجيات والموارد ، بدور حاسم الأهمية في عكس الوضع البيئي المنهار الذي ورثه بغير عدل هذا الجيل وفي إتاحة الحلول الكافية . وينبغي عدم احتكار الفوائد أو تركيزها فيما بين القلة ، وإنما ينبغي عوضا عن ذلك توزيعها لتشمل أكبر عدد ممكن . وانطلاقا من روح الانصاف نتوقع أن تخصص البلدان الأكثر تقدما موارد أكبر لمعالجة المشاكل البيئية . ويجب ألا تزيد هذه المعالجة ، ولو بصورة غير مباشرة ، من الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة . والمطلوب وجود درجة أعلى من التضامن الدولي بخصوص استخدام التكنولوجيات الحديثة المنخفضة التكلفة .

إن البرازيل ، أدراكا منها لحقيقة أن الوصول الى التكنولوجيا ، فضلا عن انتاجها واستخدامها ، حاجة اقتصادية لازمة ، لا يسعها الا أن تعرب عن قلقها الشديد إزاء العراقيل الباقية لفاية الآن في سبيل التبادل الحر في هذا الميدان الحاسم الأهمية .

إن ما هو عرضة للضياع هو فرصنا للاندماج في النواة الدينامية للاقتصاد العالمي . فالبلدان التابعة في ميدان التكنولوجيا ستكون تابعة في التقسيم الدولي الجديد للعمالة الناشئ عن التطور التكنولوجي . والحواجز الدولية إنما تعبر عن السياسات القائمة التي تعمل دوما على استبعاد البلدان المتأخرة في دخول طور التصنيع .

وشواغل البرازيل مفهومة لا بسبب قدرتها التكنولوجية فحسب - التي هي من بين أكثر التكنولوجيات تقدما في العالم النامي - بل أيضا لأننا نعيش في ظل أوضاع طبيعية ديمقراطية ، تعمل فيها الهياكل المؤسسية بصورة فعلية ، وحكومة مخلصة تماما لحكم القانون ولالتزاماتها الدولية .

ولا يغوتني أن أشير الى الأهمية التي تكتسبها مسألة حقوق الانسان في جدول أعمالنا المشترك . وفي ضوء التوسع الحالي في المثل الديمقراطية ، فإن النظر الدولي في هذه المسألة سيزداد نطاقا وحسما .

وتؤيد البرازيل هذا الاتجاه بشدة . ونحن نعتقد في الحقيقة أن العالم يقف على بعد خطوة نوعية في هذا المجال . فالاهانات لحقوق الانسان يجب ادايتها ومكافحتها اينما حدثت بنفس القوة . وأحد شواغلي البالغة في هذا الميدان الحفاظ على حياة وعادات مجتمعات السكان الاصليين في البرازيل . ومن أجل هذه الغاية ، اتخذت حكومتني تدابير جذرية في الأشهر الستة الأولى من ولايتها تتمثل باتخاذ موقف قائم على ابداء الاحترام المطلق لحقوق الهنود البرازيليين وتوفير الحماية المستمرة لهم . ويبقى قدر كبير يتعين القيام به ، وسيتم بالتأكيد القيام به .

ويمكن أن يقدم المجتمع الدولي ، بغضل جهوده ، مساعدة قيمة في تهيئة الاحوال العالمية النطاق التي تكفل احترام حقوق الانسان بكل معانيها . واليوم ، يتعين على جميع البلدان ان تضطلع بالتزامات جديدة في كفالة قدر أكبر من الحرية للفرد في الانتقال عبر الحدود وفي القضاء على كل بقايا التمييز وحماية حقوق الاجانب . ويجب فهم حقوق الانسان على نحو أكبر في مجموعها ، دون أي تمييز مصطنع أو مختلف بين مختلف اشكالها .

إن كل سنة من سمات الهيكل العالمي الجديد تشير الى نمو الامم المتحدة . ويمكن توقع حدوث تغييرات مؤسسية هامة في هذه المنظمة حتى قبل بلوغ الذكرى السنوية الخمسين لانشائها ، بقصد ترجمة الحقائق الدولية التي تبرز في كل مكان الى صيغة للدبلوماسية المتعددة الاطراف .

إن العالم لم يتوقف في عام ١٩٤٥ ، وشهدت السنة الماضية تبلور مرحلة جديدة في التاريخ . فالامم المتحدة ، بمفئة خاصة ، تقدم شواهد على طاقتها الدبلوماسية المتزايدة . الا أن الاتجاه المتجدد لدى الاعضاء الدائمين في مجلس الامن بالعمل كتلة الحالات لا يبدو كافيا في حد ذاته لتوجيهنا الى اعادة التحديد المؤسسي لمجلس ذاته .

ولكي يتسنى للأمم المتحدة الاستجابة للتحديات الراهنة ، بصفتها أهم محفل عالمي ، إن لم يكن المحفل العالمي الوحيد ، يلزم أن تعود الى المقاصد السياسية الاصلية للميثاق التي يُساء تفسيرها في أحيان كثيرة ، حتى في الآونة الاخيرة . وهذه المقاصد تقيم توازنا واضحا بين امتيازات الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن والحفاظ على المساواة السيادية للدول الاعضاء . وهذه المساواة مبدأ أساسي ينبغي التقيد به كجزء من العملية التفاوضية في جميع هيئات الأمم المتحدة ، بما في ذلك مجلس الأمن . ولا بد أن تكون التعددية الجديدة إبداعية بحق ووفية لمبدأ التمثيل المنصف ، وإلا فإنها ستصبح سيفه لا جدوى منها أو صورة مقنّعة لازمة سياسية أعمق . والاسباب القليلة الاخيرة لم تكشف بصورة واضحة ومباشرة ومؤثرة عن نظام العلاقات الدولية فحسب بل كشفت أيضا عن عدم استقراره وضعف مناعته . ولم يحدث من قبل بتاتا أن كانت جهود السياسة والدبلوماسية لازمة الى هذه الدرجة على المسرح المتعدد الاطراف .

إننا إذ نبني هياكل سياسية واقتصادية جديدة ، لابد أن نضيف المطالبة المتزايدة بالعدالة وبالمشاركة في النظام الدولي الى سعيينا الى تحقيق الفعالية له . وجهدنا المشترك في هذه القاعة هو ، في نهاية الامر ، البحث عن أوضاع عصرية تشمل جميع الأمم ، أوضاع عصرية نرى فيها جميعا وجها انسانيا وما نتمناه ، من صميم قلوبنا ، هو عالم يسوده السلم والتعاون والرخاء والعدالة ؛ عالم يقوم على المبادئ الاساسية للقانون الدولي ، عالم نميز فيه في الافق صورة المستقبل الافضل الذي تصبو اليه شعوبنا وتستحقه والذي لابد وأن تحققه .

وفي رعاية الله .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، أود

أن أشكر رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية على البيان الذي أدلى به للتو .

امطح السيد فرناندو كولور ، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية الى خارج قاعة

الجمعية العامة .

خطاب السيد فرانسوا ميتران ، رئيس جمهورية فرنسا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى

خطاب رئيس جمهورية فرنسا .

امطح السيد فرانسوا ميتران ، رئيس جمهورية فرنسا ، إلى قاعة الجمعية

العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني باسم الجمعية العامة أن

أرحب برئيس جمهورية فرنسا ، سعادة السيد فرانسوا ميتران ، في الأمم المتحدة وأن
أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

الرئيس ميتران (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هذه هي المرة الثالثة

التي أتحدث فيها إلى الجمعية العامة ، وهذا شرف لبلادي ولي شخصيا .

وأهنتكم ، سيدي الرئيس ، على انتخابكم لتوجيه مداوات هذه المنظمة التي لم
تفطع منذ انشائها بمهام جسام كهذه ، وأحيي البلد الذي تمثلونه .

وأتوجه إلى الأمين العام ، السيد بيريز دي كوييار ، بالشكر على مهارته وقوة
عزمته والجهود التي يبذلها دون كلل خدمة للأمم المتحدة والتي ساهمت أسهاما كبيرا
في إحياء دور المنظمة .

منذ عامين ، أشرت من فوق هذا المنبر إلى احتمالات تحقيق الحرية . وقد أحرز
تقدم كبير في هذا الصدد منذ ذلك الحين تمثل في الانتصار الذي حققته الديمقراطية في
العديد من البلدان في جميع القارات ، في أماكن كان يعتقد في أحيان كثيرة أنها
ستظل بمنأى عنها لآمد طويل فقد عجزت الحدود عن وقف قوة إشعاعها .

ولنذكر التغييرات الجذرية التي طرأت في أوروبا والعالم أجمع في عام ١٩٨٩ ،
والحركات الشعبية التي نبتت من الأعماق على غرار الثورة الفرنسية التي قامت قبل
٣٠٠ عام لتقضي على كل شيء ، بما في ذلك الهياكل والنظم وأساليب التفكير والعمل
والسلطات والمخاوف القائمة حينذاك ، تلبية للحاجة الوحيدة الملحة لتلك الحركات
إلى العيش بطريقة مختلفة تنسجم مع متطلبات العقل .

عندما انهارت الجدران التي كانت تفصل بين الشعوب والتي بنيت ايماننا بفكرة خاطئة مفادها ان النظام الذي تحميه هذه الجدران لن تمسه رياح الحرية والاحلام والافكار ، اذكر أنني قلت لمواطني بلدي إنه ، في هذه الساعات المفعمة بالسعادة ، وهي نادرة في التاريخ ، لا تعني نهاية نظام ما بالضرورة ولادة نظام آخر على الفور وأن ذلك أمر صعب للغاية .

وانني أسأل الجمعية العامة : ما الذي يجب أن نفعله بهذا العصر الجديد المبشر بالخير والخطير في آن واحد ؟ ما الذي سنفعله ؟

لقد ضمنت المواجهة بين الكتل العسكرية السلم لمدة طويلة وأبقت في الوقت ذاته النزاعات في سياق جغرافي . وشهدنا في أعقاب الحرب العالمية الثانية ما ينيّف عن ١٠٠ نزاع اقليمي ؟ وما أطلقنا عليه تسمية الجنوب أصبح مسرحا لمعارك لم تعد تخاض في الشمال . وكانت مكاسب كتلة واحدة تعد خسارة للكتلة الأخرى ، وعلى الرغم من أن هذه الحسابات غدت بالية فاننا ندرك كيف أنها منعت لأكثر من نصف قرن التوصل إلى التسويات وتقليل حدة التوترات ، وأدت إلى ادامة معاناة شعوب ابتلت بالآلام مبرحة ، واستخدمت حقلا للتجارب في مجال العلاقات بين الدول العظمى ، وإلى اطالة حرمان ملايين البشر من استقلالهم بعد أن كانوا يعتقدون أنهم قادرون على التحكم في مصائرهم .

ان انتهاء النزاع بين الشرق والغرب جدير بالثناء بوصفه انتصارا للعقل والشعور بالمسؤولية . ويعزى هذا الانتصار إلى شجاعة ونفاذ بصيرة بعض الرجال الذين استطاعوا تغيير مجرى التاريخ والتغلب على المصالح الانية والصدام الايديولوجي لاقامة توازن جديد لا يستند إلى الرعب العالمي . وهنا أود أن أقول إن الانسانية مدينة لهؤلاء الرجال بمشاعر الاحترام والامتنان .

الا أنني سامتني عن الاسراف في التفاؤل في وقت مبكر كهذا . ذلك أني ، شأن الآخرين ، أعلم مدى الوهم الذي تنطوي عليه الرؤية التي مؤادها أن العالم سيستطيع على حين غفلة ودون أية صعوبات أن يجد سبيله . فلا تزال هناك انتهاكات صارخة لا تحتمل لحقوق الانسان ، ولا تزال هناك أقليات عرقية ودينية تتعرض للاضطهاد .

وما زالت للمصالح سطوتها كمهدا في السابق . ولا يزال القوي متربما بالضعيف والمقهور في انتظار الاخذ بالشار . ومع ذلك لن يكون بوسع اولئك الذين يخشون المجازفة بالديمقراطية والذين يعتقدون أن بمقدورهم ارجاء ما هو منتظر منهم اليوم الى غد استخدام المواجهة بين الكتل مبررا لانفعالهم . ولعلكم أدركتم أنني ، إذ أقول ذلك ، أعني العلاقات بين الشمال والجنوب .

في عالم لا يستطيع فيه أحد مهما بلغت قوته أن ينكر تكافل المصائر ، يحاول المرء أن يجد في الإنطواء على الذات سبيلا للخلاص كما لو أن السبيل الوحيد لتأكيد هويته وسماته المميزة يكمن في انكار هوية الآخرين وسماتهم المميزة وكما لو أن هذه الحاجة يمكن أن تجد تعليلا في النزعة القومية وكراهية الأجنبي .

إن النتيجة التي ستنتهي إليها الأزمة التي نشأت عن العدوان العراقي سيكون لها دلالتها من هذه الناحية ، مثلما تعتبر الكارثة التي حلت بليبيريا نذيرا بالخطر . وإذا لم نتوخ الحذر فستتحول الفرصة النادرة التي يتيحها تلاهي الكتل الى كابوس .

ليس هناك في حدود علمي بديل عن سيادة القانون بغية منع الفوضى ، والقضاء على النظرية التي تقول بأن القوة هي مصدر الحق ، والحيلولة دون أن يفرض تحالف الأقوياء نظاما لا رأي فيه للآخرين . وأنا أقولها مرة أخرى : إنه القانون . والقانون ليس حكرا لأحد ، لا لدولة ولا لفلسفة . أليس ملفتا للنظر أننا نشهد الآن بداية اتفاق عالمي على القيم البسيطة : الحرية - حرية الكلام والعمل والتنقل وانتخاب الأفراد لقادتهم - والمساواة ، والعدالة ، واحترام حقوق الإنسان ، والتسامح ، وقبول ما هو مخالف . إنها كلها قيم تؤكد ترجيح الحوار على القوة . ونعلم جميعا أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم والحرية في العلاقات بين الشعوب إلا إذا وافقت الدول على اتباع قواعد مشتركة تقع عليكم مسؤولية وضعها .

والآن وقد فقدت منظمة حلف شمال الأطلسي القدرة على العمل ، أخذت الأمم المتحدة - بعد مرور ٤٥ عاما على إنشائها - تستعيد دورها بوصفها قاضيا بمعنى الكلمة ، يحدد حكم القانون ويحاول تطبيقه ، وهي بذلك تبدأ الوفاء بولايتها وفقا لميثاق سان فرانسيسكو . وعلى هذا الأساس ، سيتغير كل شيء ، أو على أقل تقدير من الممكن أن يتغير كل شيء .

ويجب علينا جميعا أن نفهم أن بزوغ فجر حكم القانون يهمننا جميعا . فلا يمكن لأي بلد أن يشعر بالأمان من عنف الآخرين وطفيانهم وسيطرتهم . لقد آن الأوان لكي يسود حكم القانون الدولي . ولا نحتاج إلا إلى اتخاذ قرارات والقيام بأعمال على هذا الأساس .

والواقع أن المنظمة أخذت في الأعوام القليلة الماضية تتدخل بنجاح متزايد في تسوية الصراعات ، في ناميبيا ونيكاراغوا والحرب بين العراق وإيران ، وآمل أن تنجح قريبا في كمبوديا .

وقد تلاقت الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل القضاء على نظام الفصل العنصري البغيض مع حسن استعداد رجلين من جنوب إفريقيا لكل منهما كلمة مسموعة في مجتمعه ، وهما نلسون مانديلا وفرديريك دي كليرك .

ولكن يجب علينا أن نبذل جهداً أكبر ، إذ يواجهنا خيار بين شريعة الغاب وحكم القانون . ماذا يحدث إن رفضنا الخيار ؟ إنما هناك بديلان لا غير : من يريدون نصرة القانون ومن يرضون بسيطرة العنف .

إنني أفكر الآن بطبيعة الحال في أزمة الخليج . ففي الصراع الذي بدأه العراق ضد الكويت أثبت مجلس الأمن قدرته على التصرف بسرعة وبصوت واحد . ومنذ بداية الأزمة إلى يومنا هذا قام بلدي ، وهو عضو دائم في المجلس ، بالتصويت لصالح الحلول المتتالية التي اعتمدها المجلس وقام أحياناً باقتراحها . ونحن نواصل تضامننا الكامل مع هذه الهيئة . واسمحوا لي أن أشرح أسباب ذلك .

إن الكويت دولة ذات سيادة ، عضو في المجتمع الدولي . فعلى أي أساس يمكن أن يقرر كائن من كان بإنهاء وجود تلك الدولة ؟ على أساس قانون الطائرات والدبابات والمدافع ؟

يجب أن أوضح هنا أن فرنسا تربطها علاقات ودية بالعراق منذ أمد طويل . وقد أيدنا العراق في أخطر الأوقات ، أثناء حربه ضد إيران ، بغية الحفاظ على التوازن التاريخي بين الغرب والعرب على طول هذه الحدود القديمة ، فalcضاء على هذا التوازن كان من شأنه أن يؤدي إلى آثار مدمرة على العالم العربي برمته حتى شواطئ الأطلسي . ولا أنكر أواصر الصداقة التي نمت في ذلك الوقت بين الشعبين العراقي والفرنسي . بل يراودني الأمل في بقائها على الرغم من كل شيء وصمودها في وجه هذه التجربة .

ولكن فرنسا أولاً وقبل كل شيء في خدمة القانون الذي تحدده هذه المنظمة بوصفها قاضياً يحكم بين الأمم . إننا نطبق الحظر الذي قرره مجلس الأمن ، ونساعد على وضعه موضع التنفيذ . ولهذا أرسلنا قوات جوية وبحرية إلى منطقة الخليج . ولكننا عندما فعلنا ذلك لم نقم بأي تهديد أو استفزاز . إن سياستنا هي سياسة الأمم المتحدة . وعلى كل فقد أبلغنا السلطات العراقية بأننا سنقف إلى جانب أي طرف يتعرض لعدوان جديد في المنطقة .

وأعمالنا دفاعية وليست هجومية ، ولكنها لن تتسم بطابع المجاملة أو الشواطؤ . وستترك قواتنا المنطقة وتعود إلى وطنها عندما تنجز مهمتها .

كيف لا يشير غضبنا احتجاج آلاف الرهائن ، ومنهم أكثر من ٥٠٠ من مواطني ، الذين رحب بهم العراق الى عهد قريب بصفتهم - على حد قوله وباعترافه - ضيوفاً وأصدقاء يشقون في كرم ضيافة شعب نبيل من أقدم شعوب العالم وأعرقها .

كيف يمكننا أن نقبل أن يستخدم البعض منهم كدروع بشرية في قتال لا شأن لهم به ؟ كيف يمكننا أن نقبل انتهاك مقر سفيرنا في الكويت ونهبه وسرقته وإلقاء القبض على من كانوا فيه ؟ وإذا كان هذا قد حدث عن طريق الخطأ ، لماذا مرّ كل هذا الوقت قبل الاعتراف به ، ولماذا زاد عدد الرهائن بهذا العدد الجديد من الضحايا ؟

في ظل هذه الأعمال المتكررة ، اتخذت القرار الذي أملاه الشرف والتضامن وأرسلت تعزيزات أرضية الى البلدان المهددة المجاورة للعراق . ولا تزال أوامري كما كانت من قبل : كفالة نجاح الحظر وبذلك يفرض تطبيق قرارات مجلس الأمن ، واحتواء كل عدوان ، وخدمة السلم مع احترام القانون ، وعدم التسليم أمام العنف .

وأضيف أن فرنسا تتصرف في ظل اتفاق وثيق مع شركائها الأحد عشر في المجموعة الأوروبية والاتحاد الأوروبي الغربي وبالتنسيق مع القوات المسلحة الأمريكية والعربية وغيرها المرسلّة الى الشرق الأوسط لنفس هذا الغرض ، وهذا التنسيق لا يؤثر إطلاقاً على استقلالنا عند اتخاذ القرارات .

والخلاصة أننا ما زلنا على استعداد لانجاح أية فرص للسلام ، بل إننا نسعى إليها ، لأن منطقنا منطق سلام مفاير لمنطق الحرب الذي يبدو أن له الغلبة وتفرضه السياسة العراقية على عالم مكروب .

وحتى يومنا هذا ، لم يحمل عمل واحد أو كلمة واحدة من رئيس العراق أي بريق من الأمل في المصالحة . فهو يتجاهل أعلى هيئة ، هيئتك ، أو يرفضها ، وهي التي أستها في أعقاب الحرب العالمية الثانية أم عانت مما كلفتها الحرب من سفك الدماء والخسائر في الأرواح بعد أن فشلت للمرة الثانية في تحاشي النكبة .

ليس عندما ما نقوله للعراق سوى أن هناك شروطا مقررّة ، نصت عليها قرارات مجلس الأمن ، وتمت الموافقة عليها بالاجماع ولا يمكن الفأؤها . فهل هذه هي نهاية الأمل ؟ ألم يعد هناك هامش للسلم ؟ إنه لا يجب أن نلطق بهذا الحكم القاسي .

ثمة خطط عدة ، صادرة عن عدد من رؤساء الدول والشخصيات العربية ، قد فتحت آفاقا طيبة . وقد سعدت بذلك . وتأمل فرنسا أن يتسنى لبلدان تلك المنطقة أن تحل فيما بينها الخلافات القائمة بين اثنين منها . ليتني كان بمقدوري أن أعلن من فوق هذا المنبر إنني ما زلت آمل ذلك . ذلك أنه من المرغوب فيه تبديد الشك أو الارتياح الذي أشاره - ولو بغير حق - التدخل الاجنبي لبعض الدول الغربية . لكن الأمة العربية لم تتغلب بعد على الانقسامات التي تفرق صفوفها ولا يمكننا أن نكتفي بمجرد تعليل النفس بتمنيات مجردة .

وفي غيبة مثل هذا الحل - الذي أكرر إنني أفضل أو سوف أفضله إن طرح - فلنر ما هو السياق الذي يمكن أن تتغلب فيه الدبلوماسية - حتى الآن - على المجابهة . إن ذلك يكون أولا بتوضيح الوضع في حديثنا . ومن ثم أقول إنه لا يمكن أن يكون هناك حل وسط ما لم يمثل العراق لوجهات نظر مجلس الأمن . نعم ، فلينسحب من الكويت . فسيادة ذلك البلد - وسيادة أي بلد آخر - لا يمكن أن تكون محل تفاوض . ولنفكر في هؤلاء الرجال والنساء الذين يعيشون في ظل الاحتلال الاجنبي أو الذين يجدون لزاما عليهم أن يختاروا المنفى ، ومن الشعوب المجاورة التي قد يتوقف مصيرها على رجل واحد أو دولة مولعة بالحرب إذا ترك له أو لها حرية التصرف . ومن ناحية أخرى ، فليعلن العراق اعتزامه سحب قواته وليفرج عن الرهائن ، وعندئذ سيصبح كل شيء ممكنا .

وفي مرحلة ثانية - حسب تصوري للأمور - سيكون باستطاعة المجتمع الدولي الذي أدان العدوان أن يضمن تنفيذ انسحاب القوات العسكرية واستعادة الكويت لسيادته وممارسة الشعب الكويتي قدرته على التعبير ديمقراطيا عن اختياراته .

بعد ذلك يمكن أن تبدأ المرحلة الثالثة ، وهي التي ينتظرها العالم بأسره دون أمل كبير . فهي مرحلة تبدو اليوم بعيدة المنال أو مشيرة للمخاوف لأنها ستكون

بمشابة وقت للخيارات حيث يتعين علينا أن نستعيض عن المجابهة في الشرق الاوسط
بدينامية حسن الجوار ، مع توافر الامن والسلم لكل بلد على حدة .

يخضرنني في هذا الصدد لبنان الذي لم يستعد بعد سيادته الكاملة على اراضيهِ
اذ تحتله قوات اجنبية وتقسمة قوى متعارضة . وفي ذهني الفلسطينيين الذين يفترسهم
اليأس وتغريهم كل أنواع المفامرات للوفاء بتطلعاتهم المشروعة لان يكون لهم وطن خاص
بهم يمكنهم أن يقيموا فيه هياكل دولة من اختيارهم . وترد بخاطري أيضا اسرائيل
التي تعيش في انعدام أمن مستمر . بإيجاز ، أفكر في كل تلك البلدان التي أصبحت
الحرب المعلنة أو المستترة هي قدرها الذي يتعين عليها أن تواجهه كل يوم .

إنني أرجو ألا يساء فهم كلامي . فأننا لا أضع في صلة واحدة نزاعات مختلفة في
طبيعتها ، ولا أدعي أنني يمكنني حل كل هذه المشاكل بأية عما سحرية ، فكل محاولة حل
شاملة تعتبر غير واقعية ومن ثم محفوفة بالخطر ويمكن أن تقدم لمن يريد مبررا لعدم
القيام بأي شيء .

إن مبادرتنا تعني ضمنا الحوار ، الحوار المباشر بين الاطراف المعنية ،
والاتفاق مع الدول المجاورة أو القريبة بعضها من بعض ، وأخيرا موافقة هذه الجمعية
التي لا بديل عنها . وفي نهاية المطاف ، علينا أن نتبنى فكرة عقد مؤتمر دولي بوصفه
الحافز بل والكفيل بتنفيذ أي حل تفاوضي ناجح .

وبالاضافة الى هذا يمكن أن نتخيل مرحلة رابعة ، تتصدى للسمي الى الاتفاق
اتفاقا متبادلا على تخفيض الاسلحة في المنطقة وبدء التعاون بين البلدان الممتدة من
ايران الى المغرب ومن الشرق الاوسط الى المحيط الاطلسي فتفتح سبيل الاستقرار
والرفاهية لمنطقة مطالبة - بحكم تاريخها وثقافتها وما قدمته منذ أقدم العصور من
اسهام قيّم للبشرية - بأن تلعب دورا هاما في الشؤون العالمية .

لكن اسمحوا لي أن ننظر الآن الى أنفسنا ذلك أنه يتعين علينا أيضا أن نجيب
عن التساؤلات التي تثار في كل مكان : إن القرارات السابقة العديدة التي اتخذها
مجلس الامن قد ظلت حبرا على ورق نتيجة - كما أعتقد - للتحديد المتبادل الناجم عن

عداء الشرق والغرب ، الذي حكم على الشرق الاوسط والادنى بنوع من حرب المواقع وهي حرب مدمرة وبياسمة . وقد غدت هذه الحالة اليوم حملة انتقاد - لها ما يبررها السي حد ما - في العالم العربي موجهة الى ما أبدته الامم المتحدة من همة مفاجئة عندما تعلق الامر بالعراق . صحيح أنه يوجد في هذا التصور اشارة مؤسفة تنال الى حد ما من حجية مقرراتنا الاخيرة ، لكن الواقع أنه في مثل هذا الظرف الذي يجمعنا حالياً ، أعتقد أنه من المستحيل عدم المجاهرة بأن القانون يجب أن يكون قانوناً واحداً يسري على الجميع من حيث المبدأ والآثار .

غير أنني أود الآن أن أبرز نقطة بالغة الأهمية لم اتوان قط عن طرحها - مع غيرها - على الأجهزة الدولية وقد سلطت عليها الأحداث الراهنة أضواء ساطعة . اذا لم يكن صراع الشرق الاوسط صراعاً بين الشمال والجنوب لأنه يقوم بين بلد غني وآخر فقير ، فإن الحقيقة الواقعة تظل متمثلة في أن الخطر وانخفاض امدادات البترول وارتفاع الاسعار تفاقم من ظروف المعيشة الصعبة بالفعل في البلدان النامية . إن تقديم المعونة الى أولئك القريبين من موطن الصراع - وهم أولئك المتأثرين تأثيراً مباشراً بالازمة الراهنة - أمر بديهي واتفق معه تماماً . ولكن ينبغي - بعد ذلك - استئناف المناقشة التي لم تنته بشأن علاقات الشمال والجنوب ، بين الاغنياء والفقراء ، بين البلدان المصنعة تصنيعاً عالياً للغاية والبلدان التي ليس لديها ما يكفي لسداد ديونها أو انعاش اقتصاداتها الهزيلة أو المتداعية . فهانحن نقترّب من سنة ٢٠٠٠ وما زال حوالي ٤٠ ألف طفل في أرجاء العالم يموتون كل يوم من الجوع والأمراض التي توجد ومائل العلاج واللقاحات الخاصة بها .

وسيعقد في نيويورك في غضون أيام قليلة مؤتمر قمة عالمي من أجل الطفل لبحث هذه المشاكل . غير أنه ينبغي لنا أيضا أن ندرك أن هناك مظالم تشكل في حد ذاتها عنفا لا يحتمل ، وأن ذلك العنف يولد أيضا المزيد من المظالم . كيف يمكن أن نتوقع من هؤلاء الملايين من البشر الذين يعيشون في فقر مدقع ويحرمون من كل شيء بما في ذلك مستقبلهم أن يكون لديهم إدراك بالمجتمع القائم على حكم القانون ؟ ومن الذي يمكن أن يمثل للقانون إذا كان المجتمع يستبعده هو نفسه من تطبيق القانون أو ينكر عليه ذلك أو ينبذه ؟ إن الشمال والجنوب شريكان يربطهما تاريخ مشترك سواء رضا أو لم يرضيا . وقد آن الاوان كيما يفهم الجانبان هذه الحقيقة . لقد أحرز بعض التقدم في السنوات الأخيرة ، إلا أن هذا التقدم لا يزال يقصر كثيرا عما نحتاجه . فهل من الطبيعي أن نرى البلدان التي استدانت لتنمية اقتصاداتها الراكدة تجد نفسها مطحونة تحت عبء مديونيتها ، أو أن تزيد الشعوب من عملها وانتاجها لا شيء إلا لتحصل على عائد أقل لا يكفي إلا لمجرد سداد الفوائد المستحقة على القروض التي حملت عليها بلدانها ، وهي قروض تخضع للتقلبات في أسعار النقد الاجنبي ؟ هل من الطبيعي أن تظل افريقيا وأمريكا اللاتينية ، ونذكر هاتين القارتين على سبيل المثال ، تعانيان من انخفاض مستمر في حصائل الصادرات طوال العقد المنصرم ، أو أن بلدان الجنوب ما زالت رغم ما تحصل عليه من مبالغ كبيرة من المعونات تمول بلدان الشمال نظرا لان التحويلات الصافية من الجنوب الى الشمال زادت اعتبارا من العام الحالي بمقدار ١٠ بلايين دولار أخرى ، وبذلك وصلت الى ما مقداره ٤٣ بليوناً من الدولارات ؟

إننا بطبيعة الحال نستطيع أن نلاحظ حدوث بعض التقدم . ففي المؤتمر المعني باقل البلدان نموا الذي عقد في باريس في هذا الشهر لاحظنا وجود اتجاه يبعث على السرور ولكنه لم يكن كافيا . وقامت البلدان الصناعية الكبرى لدى اجتماعها في ثورنتو عام ١٩٨٨ ثم في قمته المعقودة بمبنى الارش في باريس عام ١٩٨٩ بوضع عدد من الاجراءات التي تستهدف تخفيض مديونية العالم . وتنازلت بعض الدول ، ومنها فرنسا ، عن ديونها تجاه أشد البلدان فقرا . أما المجموعة الأوروبية ، فقد جددت اتفاقات

لومي مع ٦٠ بلدا من بلدان افريقيا والكاريببي والمحيط الهادئ ، وزادت مساهماتها زيادة كبيرة ، وبذلك أخذت في الاعتبار هذه الحالة المتفجرة ووضعت الاساس لخطوة أولى صوب تيسير صادرات تلك البلدان .

واتخذت مبادرات أخرى لتعويض ذلك الاختلال المزمع والاذم مع ذلك في التزايد . ولكن كيف يتسنى لهذه الخطوات أن تقف أمام حركات المضاربة على أسعار المواد الأولية ؟ إنني أتطلع الى المناقشة التي طال الاعلان عنها وطال الامل فيها حول وضع خطة شاملة لمساعدة العالم النامي ، وهي خطة ستغذي من موارد جديدة ، من شأنها أن تضع الاساس لمناقشة متعمقة يشترك فيها الجميع حول هذه المأساة التي ستفوق كل المآسي ما لم توطد العزم على تغيير أفكارنا وتغيير أساليبنا وزيادة معدل سرعة سيرنا واعادة التفكير في أهدافنا .

وعلى الرغم من كل ما قلته توا فإنني أعتقد أن عهدا جديدا من الامل للجنس البشري أخذ في البزوغ ، لو أمكن للشعوب أن تتفق على أن تتغلب على تصورهما للتاريخ كشيء لا يمكن تعديل مساره وتصورهما لمصالحها كشيء لا يمكن تغييره . أعتقد أن هذا أمر ممكن حقا . فبعد أن خاضت فرنسا وألمانيا قتالا مدمرا إحداهما ضد الأخرى ثلاث مرات في فترة تقل عن قرن من الزمن ، تصالح البلدان . أليس هذا شيئا نادر الحدوث ؟ لقد أصبح البلدان يرتبطان اليوم بعلاقة خاصة . فهما عضوان في نفس المجموعة ، يجتمعان بانتظام وترابطهما أوامر الصداقة والاحترام المتبادل . وفي الوقت الذي أتكلم فيه هنا اليوم ، قبل أيام قليلة من اعادة توحيد ألمانيا ، أجد شعبينا بعيدين تماما عن العيش في ذكرى مآسي الماضي ، وهما يتطلعان معا الى المستقبل . ومن نيويورك ، أحيي الشعب الألماني الذي يستعد الآن للاحتفال بهذا الحدث العظيم في تاريخه ، وأبعث اليه بأطيب تمنيات فرنسا .

لقد أصبح الوفاق الفرنسي - الألماني اليوم حقيقة واقعة كما تعرفون في إطار المجموعة الأوروبية ، مجموعة الدول الاثنتي عشرة . وهنا أيضا اتساءل كم من الخلافات وكم من الممارك والاطماع المتضاربة في القدم قد أمكن التوصل الى حل لها

عندما قامت البلدان الأوروبية - التي بدأت بستة بلدان ثم زادت الى تسعة فعشرة وأخيرا إثني عشر - بتحريك جريء كان من الصعب تصوره فيما مضى ، وضمت مصائرهما بشكل وثيق بما يؤدي الى إزالة الحدود الفاصلة بينها ، وسرعان ما سيكون لديها سوق مشتركة وحيدة واتحاد نقدي موحد ومنظمة سياسية وحيدة على نحو لم يسبق له مثيل في العالم لشعب يبلغ تعدادده نحو ٣٤٠ مليون نسمة .

إننا نتملكنا الدهشة عندما نفكر في التصميم وسعة الأفق اللذين أبداهما أبناء جيل ما بعد الحرب الذين أوصلونا الى هذه النتيجة . ومع ذلك هناك خطة أوسع نطاقا ، وهي خطة مكملية للأخرى بدأت تتشكل توا ، وهي تنطوي على قدر أكبر من الطموح وستجعلنا نحن الأوروبيين نتطلع الى ما وراء الدول الاثنتي عشرة ، الى الأفق البعيد الذي يشمل قارة أوروبا التاريخية والجغرافية بأكملها . وستولى الاجتماع الذي يعقده مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في باريس يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الحالي تحديد محتوى تلك الخطة وتحديد الهيئات الدائمة التي ستعمل على تنفيذها . كيف سيكون شكل قارتنا القديمة اليوم لو لم يكن ذلك العمل الجريء قد تغلب على الأفكار التي كانت تلقى قبولا عاما فيما مضى ، ولو لم تصمم شعوبنا وقادتها على بناء مستقبل يكون مختلف عن الماضي ؟

إن جزءا من أوروبا التي تتوخاها الخطة الجديدة يضم ما يسمى بالبلدان الشرقية التي كانت تنتمي بالامس الى نظام آخر كان منافسا ومعاديا لنا . وقد أصبحوا اليوم سادة بمصائرهم . ولكن كيف يتأتى ذلك وبأية وسيلة يتم ؟ . من المؤكد أنه ينبغي لهم أن يفتربوا الى المجموعة الأوروبية سواء أكان ذلك بالارتباط بها أو بالبحث عن السبل التي تؤدي الى ضم صفوفهم في نهاية المطاف . ولا بد من أن نفكر فيهم ، فهم أشقاء لنا ومساوئهم سيكون مساعنا ، الى أن يأتي اليوم الذي تحدث عنه في فرنسا ، والذي سيشهد قيام رابطة أكثر صلابة تجمع بلدان أوروبا - بلدان الشرق وبلدان المجموعة وبلدان مناطق التجارة الحرة والبلدان غير المنظمة لأي نظام - فيما أسميته بالاتحاد الكونفدرالي ، وهو منظمة سيكون لها قواعدها وأحكامها ويستطيع كل

بلد فيها أن يبني مستقبله مع مستقبل جيرانه وأن يعمل لما فيه مصلحته ومصلحة الجميع .

وبقيامنا ببناء مستقبلنا ينبغي لنا أيضا أن نتوخى نزع السلاح ، وهو مجال قدمت فيه أوروبا أول مثال تطبيقي فعلي . لكنكم كما تعلمون جميعا أن نزع السلاح يعتبر ضرورة في كل منطقة من المناطق . وعلى كل فإن هذه المهمة لم تكتمل بعد في منطقتنا .

ولا بد من استكمال محادثات فيينا المتعلقة بما يسمى بنزع الأسلحة التقليدية بأسرع ما يمكن . أما في المجالات الأخرى المتعلقة بالأسلحة البيولوجية والكيميائية والاستراتيجية فإن التوازنات الجديدة في العالم لن ترضي التكلفة المدمرة لسباق التسلح .

إن من سبقونا في بداية هذا القرن ونهاية القرن السابق كانوا يعبرون عن تطلعاتهم بثلاث كلمات : نزع السلاح والتحكيم والامن الجماعي . لكنهم لم يشهدوا سوى الفوضى والديكتاتورية والحرب . فدعونا نعمل عبر الأمم المتحدة ليسود الحق والتضامن والسلم أخيرا في الازمنة المقبلة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، بالنيابة عن الجمعية

العامة ، أن أشكر رئيس الجمهورية الفرنسية على كلمته القيمة التي ألقاها للتو .
اصطحب السيد فرنسوا ميتران ، رئيس الجمهورية الفرنسية ، الى خارج قاعة
الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال

المناقشة العامة

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكر الممثلين

بأنه ، وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة ، ستقبل قائمة المتكلمين يوم الاربعاء ، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ في الساعة السادسة مساء . وأطلب من الوفود أن تتكرم بتزويدنا بالوقت الذي سيستغرقه للدلاء بالكلمات بسايق ما يمكن حتى يمكننا أن نخطط لجلساتنا بطريقة منظمة .

وأود أن أذكر الممثلين بأنه ، وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ، ينبغي ألا يعبر عن التهاني في الجمعية العامة بعد الادلاء بالكلمات .

وفي هذا الصدد ، أريد أن أذكر الممثلين بمقرر آخر اتخذته الجمعية العامة في الاجتماع نفسه ، مفاده أن المتكلمين في المناقشة العامة سيتركون قاعة الجمعية العامة بعد إلقاء كلماتهم عبر القاعة GA-200 في مؤخرة المنصة قبل العودة الى مقاعدهم .

السيد هانيبالسون (ايسلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسحبوا

لي سيدي الرئيس أن أهنيكم على انتخابكم لهذا المنصب السامي ، رئيسا لمحفل أمم العالم هذا . أتمنى لكم كل نجاح وأتعهد لكم بخالص تأييد وفد بلادي .

ويسعدني أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بلختنشتاين ، وهي شريكنا في رابطة التجارة الحرة الأوروبية بوصفها عضوا جديدا في الأمم المتحدة .

تتعدد دورتنا هذا العام وسط أحداث مزللة . ونادرا ما واجهت الأمم المتحدة تحديات في الشؤون العالمية على هذا القدر من التنوع أو الصعوبة مثل الأحداث التي يتعين عليها الآن أن تعالجها . وفي الوقت نفسه ، لدينا فرصة نادرة لنجعل منظمتنا العالمية تفي بتطلعات مؤسسيها .

ففي الأشهر الاثني عشر الماضية ، اجتاحت رياح التغيير أنحاء العالم ، وحل محل مناخ من التعاون والثقة المتبادلة محل مناخ المواجهة وعدم الثقة الذي كان يعكس العلاقات بين الشرق والغرب طوال ما يزيد على أربعين سنة . ففي أوروبا الوسطى والشرقية انهارت الديكتاتوريات وفقدت الايديولوجيا الشيوعية ثقة الناس بالكامل . وفي غضون أيام ، ستتحول ألمانيا ويقضي على آخر رمز متبق لأوروبا المنقسمة . وبذلك تهيأت ظروف وضع نظام جديد من السلم والاستقرار في أوروبا ، وباختصار إعادة بناء أوروبا موحدة وحررة .

إن الاشارة الحميدة لهذا التحول العميق محسوسة على نطاق عالمي . وبإمكاننا أن نتوقع الآن ، وللمرة الاولى ، أن يعاد تضافر الطاقات التي أهدرت سابقا بالتنافس العسكري وبالسعي الانساني الى غايات وطنية في جهود تعاونية للخدمة البشرية بوجه عام . وقد جلب الالتزام الجديد الذي لا سابق له بالعمل الجماعي بعض الحسنات التي لا نزاع فيها على الأمم المتحدة .

لقد أزيلت العقبات من طريقنا وزادت من نطاق المنظمة لكي تمارس ملاحياتها في سبيل الأمن العالمي بموجب ميثاق الأمم المتحدة . إن النجاحات الأخيرة التي تحققت بصورة رئيسية في ميدان النزاعات الإقليمية قد عززت الثقة العامة في المنظمة الدولية .

يا لها من تقلبات في الظروف . ذلك أن الأمم المتحدة في لحظة النصر هذه بالذات من تاريخها تواجه أكبر امتحان من نوعه في السنوات الأخيرة . إن غزو العراق للكويت وضربها لا يشكلان انتهاكا صارخا للقانون الدولي فحسب بل هجوما مباشرا على ذات المثل التي تنادي بها الأمم المتحدة . وبقينا أنه لابد لنا أولا وأخيرا أن نكفل بالآلا تحملنا الأمانة الكبيرة الأولى في فترة ما بعد الحرب الباردة على أرجاء عقارب الساعة إلى الوراء في الشؤون الدولية .

لقد أدان المجتمع العالمي العدوان الوحشي والأعمال التي ليس لها ما يبررها التي ارتكبت ضد آلاف الرعايا الأجانب الذين يحتجزهم العراق ضد إرادتهم . لقد استجاب مجلس الأمن استجابة سريعة وبالإجماع . لكن سيقتضي الأمر أكثر من ذلك . ولكي نعيد الهدوء إلى الخليج الفارسي يتعين على المجتمع الدولي أن يظهر تأييده الموحد لقرارات مجلس الأمن وللعمل الذي اضطلع به الذين تحملوا ، وفقا لتلك القرارات ، عبء تكوين القوات المتعددة الجنسية في منطقة الخليج . وبالنظر إلى التكلفة الباهظة المترتبة على العملية بالنسبة لعدد من الدول سوف يتطلب هذا درجة كبيرة من التصميم والتعاون . إن عدم إظهار التضامن اللازم ينطوي على خطورة لا تتمثل في تفويض سلطة الأمم المتحدة فحسب ولكن أيضا في إبطال التقدم الذي أحرزناه حتى الآن في كفاحنا الطويل والصعب في سبيل إحلال السلم في العالم ككل .

إن التباهي بالعدوان العسكري الذي شهدناه مؤخرا في منطقة الخليج الفارسي يكشف عن الطبيعة المتقلبة للسلم في العالم ، حتى في الوقت الذي نرى فيه الدولتين العظميين تدخلان في مشاركة جديدة لاحتواء الأزمة . إن ذلك يذكرنا بأن السلم في العالم لا يتمثل في مجرد غياب الحرب بل يفترض مقدما قبول المدركات الحسية الأساسية للسلوك الدولي ، بما في ذلك احترام السيادة الوطنية وحقوق تقرير المصير وحرمة الحدود الدولية .

وفي السياق الأوروبي تجسدت هذه المبادئ في وثيقة هلسنكي الختامية المنبثقة عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وليس هذا أقل الأسباب التي تدعونا للترحيب بتوحيد المانيا الذي ، وفقا لرغبات الأمة الالمانية ، سيتحقق في غضون بضعة أيام من الآن . إن اقامة علاقات قانونية جديدة بين الاطراف المعنية يوفر الآن أفقا منطقيا للاستقرار الطويل الامد بشأن قارة أوروبا .

ولكن بينما يجري تشكيل النظام الجديد في أوروبا فلننظر الى الاثار المتبقية من حقبة ما بعد الحرب التي قاومت بهناد قوى التغيير . إن الحالة في جمهوريات البلطيق مثال ساطع على ذلك . إن دول البلطيق كانت مستقلة ومعترف بها على هذا النحو من قبل المجتمع الدولي ، وهي حقيقة لا يمكن أن يسمح للاحتلال العسكري والضم بأن يغيراها .

وعلى المدى البعيد لا يمكن أن يتم هناك أي حل لهذه المسألة يقصر عن الاعتراف بحق جمهوريات البلطيق في الاستقلال . ومما يستوجب الترحيب أن الحوار السياسي الذي أرسيت دعائمه بين القيادة السوفياتية والجمهوريات التابعة لها يؤمل أن يؤدي الى تمهيد الطريق نحو عودة منتظمة الى الوضع الذي كان سائدا في السابق . وفي الوقت نفسه فان آيسلندا مثلها كمثل البلدان الأوروبية الأخرى ، تدود أن ترى يد التعاون تمتد الى دول جمهوريات البلطيق على مختلف الأصعدة . إن آيسلندا ترحب أيضا بالمشاركة الكاملة لجمهورية البلطيق في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وعلى الرغم من أن عناصر تركتنا لفترة ما بعد الحرب قد تبقى ، لا يمكن لاحد أن ينكر أن طائفة من العلاقات التي تحظى بقدر أكبر من الثقة تحل تدريجيا محل السلم المسلح بين الدول الكبرى .

إن التقارب بين الشرق والغرب يعزز تدريجيا آفاق تحديد الأسلحة الهام . لقد تحقق تقدم ملموس بالفعل في الغثات الرئيسية الثلاث للأسلحة الحديثة : التقليدية والنووية والكيميائية .

في المجال التقليدي من الأهمية القصوى أن تبرم معاهدة بين عدد من البلدان في منظمة حلف شمال الأطلسي والبلدان الأعضاء في معاهدة وارسو لتخفيض عدد القوات

التقليدية في أوروبا في اقرب وقت ممكن . إن أي اتفاق يتم التوصل اليه بشأن القوات التقليدية يؤدي الى موقف دفاعي للقوات العسكرية في القارة ، يشكل مطلباً أساسياً للبنية الجديدة للأمن في أوروبا ، ومن المأمول أيضاً أن تؤدي المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى تقليص قواتهما الاستراتيجية النووية والحد منها والى انحسار كبير في التهديد النووي في المستقبل القريب .

إن عصر النهضة الحالي الذي تشهده الأمم المتحدة ينبغي أن يتجسد في الجمعية العامة وفي مؤتمر نزع السلاح في العمل المفيد للمنظمة في مجال تحديد الأسلحة . وفي مؤتمر نزع السلاح تظل الاتفاقية العالمية بشأن الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية تحتل الأولوية . وفي ضوء التجربة المرة في الماضي فإنه لمن المؤسف أن هذه الأسلحة الحديثة البنية للغاية لا تزال تستخدم ضد المدنيين الأبرياء .

ومما هو موضع ترحيب أن اللجنة المختصة لحظر تجارب الأسلحة النووية قد أعيد انشاؤها في إطار مؤتمر نزع السلاح . وفي نهاية المطاف لابد من وقف جميع تجارب الأسلحة النووية . وفي الوقت نفسه يتعين على الدول النووية أن تتخذ تدابير فعالة لمنع انتشار الإشعاع من مواقع تجاربها النووية . إن البلدان النوردية إذ تشعر بالقلق إزاء الخطر الكبير الذي قد تمثله ابتعاثات الإشعاع والتسرب على البيئة الطبيعية في الجزء الشمالي من المنطقة قد حثت الاتحاد السوفياتي على التخلي عن خطته المتعلقة بنقل جميع تجاربه النووية الى جزيرة نوفايازيمليا .

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال تمثل أهم اتفاق متعدد الأطراف بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة . ومنذ دخول المعاهدة الى حيز النفاذ ما من دولة غير نووية طرف في المعاهدة قد حازت على أسلحة نووية . إن المؤتمر الاستعراضي الرابع الأخير للدول الأطراف في المعاهدة قد عزز أيضاً من هذا النظام . مع ذلك لا يزال مدعاة للقلق أن عدداً من الدول بقي خارج المعاهدة . إن الأزمة التي اندلعت في الخليج قد أبرزت الحاجة الماسة الى تناول المشكلة بمزيد من الفعالية ، أي مشكلة الانتشار في مجالات الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية .

وبصورة عامة فإن اتجاه تيار مفاوضات تحديد الأسلحة موجه نحو تطوير الأنظمة
لأكبر مجالات التسلح وهي : ان سلسلة كاملة من القوات النووية ، والقوات التقليدية
البحرية والجوية في أوروبا ، والأسلحة التقليدية . إن المجال الرئيسي الوحيد للأسلحة
من مجالات التسلح الذي لم يدرج حتى الآن في جدول أعمال تحديد الأسلحة هو المجال
البحري . وعاجلا لا آجلا لابد ان يمتد نطاق تحديد الأسلحة ليشمل القوات البحرية . وفي
السياق الأوروبي فإن عدم ادراج القوات البحرية في المفاوضات المتعلقة بتحديد
الأسلحة يمكن ان يؤدي الى التمييز في المجالات الأمنية .

ما من احد بوسعهم ان ينكر ان التقدم في الحد من الأسلحة يجري غالبا خارج
نطاق الأمم المتحدة . وهذا ليس هو الحال في مجال حماية حقوق الانسان حيث ان الأمم
المتحدة تلعب دورا رئيسيا .

ان الأمم المتحدة ما برحت رائدا في تعريف حقوق الانسان عن طريق الاعلان
العالمي لحقوق الانسان وغيره من الصكوك . فقد وضعت المنظمة المعايير لذلك وعملت
ايضا على تنفيذها تنفيذا حازما . ويسلم مجتمع الدول الآن بأن الاعلانات الصادرة عن
الهيئات الدولية بشأن حقوق الانسان لا ينبغي ان تعتبر تدخلا غير مقبول في الشؤون
الداخلية للدول . غير ان ذلك لا يمضي دون استثناءات ، والمثال الواضح لا يزال
متجسدا في حالة جنوب افريقيا .

إن ادراك شعوب أوروبا الوسطى والشرقية لدور حقوق الإنسان الذي لا غنى عنه في السعي من أجل تحقيق الرخاء والسعادة هو بالتأكيد من بين العناصر الرئيسية الدافعة للتطورات الايجابية في تلك المنطقة من العالم . بيد أنه مما يبعث على الاسف أن عبءة الماضي القريب هذه قد نساها ، على ما يبدو ، قادة جنوب افريقيا ، الذين ما زالوا يحتفظون بنظام قمعي شائن .

على مدى العام الماضي حدث تخفيف ، ولكن لم يحدث تغيير أساسي ، في نظام الفصل العنصري . ان شروق النظام مستمرة ، لذلك ينبغي الاستمرار في ممارسة الضغط على قيادة جنوب افريقيا لحملها على احترام حقوق الانسان غير القابلة للتصرف للمواطنين جميعا .

والشرق الاوسط منطقة أخرى تبعث على القلق المتزايد . ففي الآونة الاخيرة ، رُبِطت مشكلة اسرائيل والفلسطينيين بشكل خطير بمسألة العراق - الكويت .

إن العراق ، وقد أساء الحكم بفحاشة على طبيعة عمرنا ، يجد نفسه الآن محاطا بأغلبية كبيرة من الدول تؤيد قرارات مجلس الأمن . وحيث لم تبق أمام العراق سوى بدائل قليلة ، أخذ يحاول أن يثير المعارضة العربية لاسرائيل من أجل كسب الدول العربية الى جانبه . إن هذا نوع خطير جدا من الديماغوغية .

وحتى اذا لم ينجح العراق في نشر السنة الذهب من منطقة الخليج فإن المشاكل الصعبة لاسرائيل والفلسطينيين لاتزال قائمة . ومن الواضح أن التسوية السلمية للنزاع ينبغي أن تكون جزءا من نظام جديد شامل في الشرق الاوسط بأكمله . وتحقيقا لهذا ، ينبغي للعرب والاسرائيليين أن يظطلعوا بالدور الريادي* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد طومسون (فيجي) .

في الآونة الأخيرة ، وصلنا المزيد من الأنباء المشجعة من جنوب شرقي آسيا . وقد بات من الواضح لبعض الوقت الآن أن مشكلة كمبوديا المزعجة لا يمكن حلها إلا عن طريق المعايير الحميدة للأمم المتحدة . إن اتفاق الأطراف المتحاربة في كمبوديا على الالتزام بتحقيق تسوية سلمية شاملة في كمبوديا في إطار الأمم المتحدة يعد منجزا عظيما . ومن أجل إعطاء السلم الفرصة ينبغي القضاء على أي احتمال لاستيلاء الخمير الحمر على السلطة . ومما يبعث على الأمل أن التسوية السلمية الشاملة تعد بداية ترتيب أمني جديد مستقر لمنطقة جنوب شرقي آسيا برمتها .

سبق أن أشرت إلى الآثار العالمية المفيدة للتحويل الذي شهدناه مؤخرا في أوروبا . بيد أننا لا يمكن أن نتجاهل الشواغل التي أعرب عنها من أن المساعدة المالية تأييدا للحملة الحالية صوب اقتصادات السوق في أوروبا الوسطى والشرقية قد تستحوذ على المساعدة التي كانت مخصصة للبلدان النامية . ويتعين على البلدان الصناعية وإن كانت تواجه خيارات صعبة ، إقامة التوازن السليم في هذا الصدد . إن التجارة العالمية المتنامية المتوازنة تعتمد على التحسن الاقتصادي في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وفي البلدان النامية على السواء . إذ ينبغي تخفيف عبء الدين الأجنبي الهائل لتلك البلدان وإيجاد الوسائل الكفيلة بتحقيق مشاركة أكثر انصافا في الموارد المالية بين البلدان النامية من ناحية والعالم الصناعي من ناحية أخرى .

وينبغي للمساعدة المالية وتخفيف أعباء الديون أن يقتربا بخطة شاملة من أجل التغيير الهيكلي . كذلك فإن سد الفجوة بين الشمال والجنوب سيقتضي إيلاء المزيد من الاهتمام للعناصر الاجتماعية ، الرعاية الصحية والتغذية والتعليم .

والمهمة الرئيسية للتنمية ينبغي أن تتمثل في تأمين الصحة والتغذية والتعليم للأطفال . والأمم المتحدة ، في غمرة أنشطة حفظ السلم ، قررت أن تضع الأطفال في محور الاهتمام العالمي عن طريق الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في عطلة نهاية الأسبوع القادمة . وينبغي لنا جميعا ، الدول النامية والمتقدمة النمو ، أن نولي أولوية عالية للأطفال - مستقبلنا .

لنضع في أذهاننا كذلك أن هناك صلة مباشرة بين البيئة والتنمية .
إن حماية البيئة تعد من بين المسائل الحيوية التي تواجه الأمم المتحدة .
ويتضمن تقرير الهيئة العالمية للبيئة والتنمية أساسا هاما في ترتيب الأولويات
والتوصية بالخيارات المستقبلية .

وبالنسبة لأيسلندا ، وهي بلد يعتمد اعتمادا كبيرا على موارد البحار ، تمثل
صيانة البيئة مسألة حياة أو موت . فمن الأهمية القصوى من وجهة نظرنا اتخاذ تدابير
فعالة ضد تلوث البيئة البحرية ، على الأقل من المصادر البرية والنفايات المشعة .
إن مسألة حماية البيئة البحرية من التلوث النووي لم تعالج كما ينبغي . ففي
أعقاب حادث تشيرنوبل جرى إيلاء اهتمام كبير للمفاعلات النووية البرية . لكن ينبغي
الأنسى أن المفاعلات النووية المحمولة بحرا هي في واقع الأمر منشآت نووية متحركة .
لذلك ينبغي إيلاؤها اهتماما جادا لا يقل عن الاهتمام الذي نوليها للمفاعلات النووية
البرية . وفي دورة الجمعية العامة هذه ستقدم أيسلندا باقتراح بإنشاء فريق
للخبراء لدراسة المخاطر المحتملة للبيئة البحرية من جراء الحوادث التي قد تتعرض
لها المفاعلات النووية الموجودة في البحار .

إن الصكوك القانونية القائمة في مجال الحماية البيئية غير كافية ففي رأي
أيسلندا لتحقيق النتائج التي ننشدها وبالتالي ينبغي تعزيزها . ينبغي التفاوض من
أجل إبرام معاهدات دولية في مجالات محددة من مجالات البيئة . ومما يبعث على الأمل أن
في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ سيعتمد اتفاقات بشأن
التغير المناخي والتنوع البيولوجي . بيد أن الأمر يقتضي نهجا أكثر شمولاً . اننا
بحاجة الى اتفاق على المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تسترشد بها الدول لكفالة
استمرار الحياة على الأرض . وينبغي أن تتجسد هذه المبادئ في صك قانوني موجز جديد
تقبله الحكومات باعتباره دستورا أو ميثاقا .

إن المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية قد يكون أفضل فرصة متاحة لنا لاتخاذ
تدابير واقعية لعكس اتجاه التدهور البيئي لكوكبنا . وينبغي الحرص على ألا يصبح
هذا الاجتماع مجالا للعموميات والإعلانات الجوفاء وخطط العمل غير الجريئة . إن

المشاكل البيئية المحددة ينبغي تناولها بصورة محسوسة في الاطار الشامل للتنمية السليمة القابلة للاستمرار . ان الوقت ليس في صفنا في هذا العمل العظيم . فمن المقدر ان تجري خلال العامين القادمين إزالة زهاء ١٠٠ مليون فدان من الغابات الاستوائية ؛ ونتيجة لذلك سيعكر ١٢ بليون طن من حامض ثاني أكسيد الكربون وملوثات سامة أخرى الهواء . وفي غضون عامين سنفقد ٥٠ بليون طن من التربة الزراعية المنتجة .

إن معالجة هذه المسائل ، مسائل البقاء ، ستكون في واقع الامر مهمة أساسية لمنظمتنا بروحها الجديدة في السنوات والعقود القادمة .

السيدة سانت جور (سيشيل) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسمحوا لي

أن أتقدم للرئيس بأصدق تهاني سيشيل بمناسبة انتخابه بالاجماع لرئاسة الجمعية العامة . كما نتقدم بتهانينا الى سلفه ، السيد يوسف غاربا لاسلوب الكفاءة الذي أدار به أعمال الدورة الرابعة والأربعين .

أود كذلك أن أشيد عن استحقاق بالاميين العام للأمم المتحدة على الجهود التي يبذلها في خدمة السلم والامن في العالم أجمع . ونود أن نؤكد له دعمنا في وفائه بمسؤولياته الصعبة .

في الوقت الذي نستعد فيه للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والاربعين لإنشاء منظمنا ، من المناسب أن نتذكر ، في هذه الاوقات العصيبة ، الظروف التي أدت الى إنشائها - أي الحرب العالمية الثانية ، وهي كارثة لم يسبق لها مثيل . في ذلك الوقت عقدت الدول المتخمة بجراح تلك الحرب الفتاكة العزم على تجنب الاجيال المقبلة من ويلات الحرب بأن أورشتنا ميشاق الامم المتحدة .

وميشاق سان فرانسيسكو ، بمبادئه الثابتة ، يبقى اليوم أفضل ضمانة للسلم ولامننا الجماعي . بالطبع ، لم نتمكن على الدوام من فرض احترام هذه المبادئ . إلا أن مناخ الانفراج والحوار والتعاون الذي كان سائدا قبل أسابيع قليلة أعطانا بارقة أمل في امكانية قيام عالم أفضل يكون لكل واحد دور فيه .

لسوء الطالع ، جعلت الاحداث الاخيرة في الخليج الاتفاق قاتما . فمرة أخرى ، ساد استخدام القوة . إن غزو الكويت واحتلالها يشكل انتهاكا صارخا لميثاق الامم المتحدة وسيادة الدول . وهذا الانتهاك اهانة للمجتمع الدولي بأسره . وهذه الحالة تشكل رفضا تاما لمسؤوليات والتزامات الدول التي تحترم القانون الدولي .

إن ما من شيء يمكن أن يبرر غزو العراق للكويت وضماها . وهذا الاجراء جزء من تفكير سياسي عفى عليه الزمن ونحن ملزمون بحكم مسؤوليتنا بادانة أي انتهاك لسيادة واستقلال وسلامة أراضي أية دولة بغض النظر عن المكان الذي يقع فيه الانتهاك .

وعليه ، وتمشيا مع روح ميثاق الامم المتحدة ، تصر ميشال على انسحاب القوات العراقية الفوري وغير المشروط من الكويت واستعادة سيادة تلك الدولة . وندعو الامم المتحدة وجامعة الدول العربية وبلدان حركة عدم الانحياز الى مضاعفة جهودها لإيجاد حل سلمي للصراع الذي وضع العراق في مواجهة الكويت .

إن الازمة الحالية مقلقة للغاية سيما وأنها تنطوي على تضارب مصالح لا يمكن دائما تبريرها . ونحن نعلم أن غزو الكويت ليس حالة فريدة لسوء الطالع . إنها حلقة في سلسلة من المجابهات وأعمال العدوان العسكرية التي اندلعت في كل مرة تتواجد فيها رغبة للانتصار لما يسمى بالمبادئ الاخلاقية والمصالح الوطنية . ومع ذلك ، اذا

ما أريد لأحداث الماضي القريب نسبيا أن تذكرنا بأن استخدام القوة لا يمكن أن يسود على مبدأ سيادة الدول ، فإنه يتحتم علينا أن نعمل جميعا ليجاد حل سلمي لكل حالة من حالات الصراع .

واليوم أكثر من أي وقت مضى ، يتعين على المجتمع الدولي أن يبقى يقظا بغية الحيلولة دون وقوع هذه الصراعات . إنه واجب أدبي وواجب مالي دون شك يقع على عاتقنا جميعا . إلا أن مسؤولية أكبر تقع على عاتق الدول الكبرى لحماية الدول الصغرى . وللأسف أن عددا قليلا جدا منا يمتلك الوسائل التي تضمن أن يسود القانون والمبادئ خارج حدودنا ، وأقل من ذلك ضمان أمننا الوطني .

من الواضح أن رد الفعل الواسع الانتشار المؤيد للكويت جاء فقط نتيجة كون الأحداث وعواقبها تهم العالم بأسره ، كما أن للعالم بأسره مصالح فيها . إلا أن من المستصوب جدا التأكد من وجود آلية تعبئة يُلجأ إليها عندما تجد أية دولة نفسها تتعرض لعمل عدائي . من جهة أخرى ، لئن كانت تمتلك الدول الكبرى قوة ردع ، فإن من الصحيح أيضا أنها يجب ألا تتصرف في أية حالة من الحالات دون ولاية من الأمم المتحدة .

ومحنة الكويت المحزنة قد تكون نجمت الى حد ما عن سباق التسلح غير المكبوح ، لا سيما في الشرق الأوسط ، من جانب الدول الكبرى . ومع أنه قد يكون من المطمئن أن نلاحظ أن ذلك لم يعد قائما ، فإننا نأمل ألا تكون الأزمة الحالية مدعاة للتشكك ، سواء على المدى المتوسط أو المدى الطويل ، في سياسة نزع السلاح الحالية . أما بالنسبة للأزمة نفسها ، فإننا نأمل بكل تأكيد أن تنقذنا هذه الدول الكبرى ذاتها من صراع مدمر .

والحالة في الخليج لم تنمدر الأحداث الأخرى فحسب بل إنها عملت على إبرازها . وإنني أفكر بصورة خاصة بالمحيط الهندي . فلعدة سنوات الآن ، وجمهورية سيشيل تدعو بصورة متزايدة الى تحويل المحيط الهندي الى منطقة سلم وأمن وتعاون دولي . ولئن كان انفراج العلاقات بين الدولتين العظميين اسهم دون شك في تحويل حالة التوتر ،

فإن منطقة المحيط الهندي لا تزال محط أنظار الطامعين . وهذه الظاهرة لا يمكن إلا أن تتسع ، ذلك أن الحالة الراهنة في الخليج قد تستغل كحجة من جانب أي طرف للتواجد العسكري في مياها . وفجأة نحن بعيدون - ومع ذلك قريبون - من تحقيق الاهداف التي سعت الجمعية العامة الى تحقيقها لدى اتخاذها القرار ٢٨٣٢ (د - ٢٤) .

هل يتعين علينا أن نصدق الآن أن لا أمل على الاطلاق في عقد مؤتمر دولي معني بالمحيط الهندي ؟ إننا لا نصدق أن هذا هو الحال ، وهذا ما يحدونا اليوم نحن ، بلدان المحيط الهندي ، الى أن نجدد ندائنا الى الذين يمتلكون القوة والسلطة . إننا ندعوهم الى الاضطلاع بمسؤولياتهم ليتسنى عقد مؤتمر كولومبو الذي طال انتظاره . مع ذلك ، يتعين علينا أن نعترف ، على الرغم من بعض الانتكاسات ، بأن بعض التقدم قد أحرز في الحالة السياسية على الصعيد العالمي . ولكن لا تزال توجد مجالات عديدة أبرزتها أزمة الخليج تستدعي اتخاذ الاجراء اللازم . وإنني أفكر في التهديد الناجم عن الاسلحة النووية وعن مشكلة النفايات السامة والاسلحة الكيميائية . إن الحفاظ على البيئة ومشكلة الدين والتنمية ، التي ينظر اليها كسيف ديموقليس والتي ازدادت تعقيدا بالازمة المالية الراهنة والمستقبل ، لهما نتاج ما سسميه "الجدل البيزنطي" .

بالطبع ، الامر متروك أولا وقبل كل شيء للبلدان النامية لتنفيذ برامج أصيلة تستهدف تحسين ادارة بيئتها . وفي سيشيل ، فإن الخطة الوطنية الجديدة التي بدأ العمل بها في حزيران/يونيه ١٩٩٠ تشكل التزامنا المتجدد والمعزز لمفهوم التنمية المستمرة التي تستند الى اعتبارات بيئية .

يجب ألا ننسى أن تراشنا ليس موضع اهتمام وطني فحسب بل وموضع اهتمام عالمي أيضا . ومن المناسب القول إن ٤٢ في المائة من أراضي سيشيل مصنفة مناطق حمام طبيعية . وهوأغلنا في هذا الصدد لها ما يبررها . بل يمكننا القول إن بيئتنا هي أهم صادراتنا . فالسياحة وصيد الاسماك ، وهما صناعتان رئيسيتان من صناعاتنا ، تعتمدان عليها كلياً . ومستقبل بلدنا في حد ذاته يعتمد عليها أيضا .

مع ذلك ، وعلى الرغم من جميع نوايانا الحسنة ، لا يمكن التصدي على أساس فردي للتحدي الذي تفرضه البيئة . وانطلاقا من هذه الروح ، فإننا نؤيد نهجا متضافرا متعدد الاطراف في السعي لايجاد حلول دائمة وفعالة للمشاكل الملحة . والدعم القوي من جانب المجتمع الدولي على شكل موارد اضافية ضرورة مطلقة . وهذا يفترض مضاعفة الجهود من جانب البلدان الصناعية وتحمل المسؤوليات المشتركة التي يمكن أن تكمّل البرامج والتدابير البيئية التي وضعتها البلدان النامية . في هذا العالم المتكافل ، يمكن للبيئة أن تصبح محورا متميزا للتعاون الدولي* .

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

وبطبيعة الحال ينبغي أن يكون المؤتمر الدولي المعني بالبيئة الذي سينعقد في عام ١٩٩٢ فرصة للاتفاق على خطة عمل عالمية وتدابير عملية لحماية البيئة مع بزوغ القرن الجديد . وتشعر بلادي بالسعادة لأن ذلك المؤتمر سينعقد في القريب العاجل وسوف نشارك بنشاط في المؤتمر في حدود إمكانياتنا .

بيد أنه لا يمكن أن نتوقع من هذا المؤتمر حلولا سحرية . وبالإضافة الى ذلك فإن الوقت عنصر هام وقد تبدو سنة ١٩٩٢ تاريخا بعيدا للذين يعتبرون البيئة قضية بقاء . ولهذا يجب دعم جهود البلدان التي تطبق برامج حقيقية للمحافظة على البيئة فيها . إن المبادرة الخاصة بإلغاء جزء من ديون دولة ما في مقابل تطبيق برامج حماية البيئة تعتبر نهجا مبتكرا يستحق التطبيق على نطاق أوسع . ومع ذلك فإننا نعتقد أن الممارسة أثبتت أن هذه المبادرة تميزية الى حد ما ، إذ أن عددا قليلا فقط من البلدان تمكن حتى الآن من الاستفادة من هذا التدبير . وفي المستقبل ، ينبغي أن تستفيد جميع البلدان التي تبدي عزمها على حماية البيئة من هذه التدابير المشجعة . وبصرف النظر عن الحل الذي يؤخذ به يجب إيجاد حل لأن مستقبل كوكبنا يتوقف عليه .

وبالنسبة للوضع الاقتصادي الدولي ، لا يميل أحد الى التفاؤل حقا . فالحالة الاقتصادية لأفريقيا والبلدان النامية بصفة عامة تشير اليوم أكثر من أي وقت مضى كبيرا . وعلينا أن نلاحظ أنه لئن كانت هناك علامات معينة على الانتعاش الاقتصادي في بعض بلدان العالم الثالث ، فإن مستويات المعيشة في كثير من البلدان الأخرى تدهورت على نحو شديد . وقد انخفض الناتج القومي الإجمالي للفرد انخفاضا حادا بسبب الزيادة في تسديدات الدين التي تزيد على ربع الدخل الإجمالي للمصادرات* .

لقد أصبحت بلدان العالم الثالث اليوم على حافة الإفلاس ، والانتكاس الاقتصادي الذي لم تشهد له مثيلا من قبل . وليس من شأن أزمة الخليج بكل نتائجها إلا أن تفاقم الحالة المأساوية القائمة بالفعل .

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

وبالنسبة لكثير من البلدان ، تعني أزمة الخليج أن الإنجازات الأولية للتنمية التي سجلت حتى الآن قد أخفقت إخفاقا تاما . فلم يقتصر الأمر على أن احتياجات هذه البلدان من النقد الأجنبي لسداد ديونها ولاستيراد النفط قد انخفضت على نحو ملموس ، بل إن المساعدات أصبحت أكثر ندرة وأكثر تكلفة . وقد أعلنت فعلا بعض البلدان المانحة أنها فرضت قيودا على ميزانيتها وأجرت تخفيضات في المعونات . وهذا يعني أنه بصرف النظر عن نتيجة الأزمة الحالية فإن عملية التدهور تأخذ طريقها الآن بالفعل بغض النظر عن سرعة حسم الصراع .

لذلك أصبح من الجلي أكثر من أي وقت مضى أن إلقاء نظرة بناءة بشكل أكبر على النظام الاقتصادي الدولي هو وحده الذي يمكننا من وضع حلول ممكنة . ويبدو لي أن هذا هو الدور الرئيسي الذي ينبغي أن تضطلع به الأمم المتحدة ، فمزال هدفها الأساسي هو إقامة عالم أكثر اتحادا .

إن هناك مراعات جديدة تتطلب منا الالتزام بمواجهتها . فهناك فقر الملايين من البشر ، والبيئة المهددة ، وظهور بؤر التوتر جديدة . لكن هذه الصراعات ليست تحديات يتعذر التغلب عليها . فهي تتطلب تجديد إيماننا بالحوار ، وتوفير مناخ جديد من التعاون والوثام . ونأمل أن تعطي الدورة الحالية للجمعية العامة زخما جديدا لمستقبل أكثر أمنا وأن تسهم في إحياء الحوار وإقرار السلم وإيجاد مناخ مؤات للتنمية التي باتت مهددة على نحو خطير .

السيد سكوبيجفسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي ،

اسمحوا لي أن أقدم تهاني بمناسبة انتخابكم لتولي رئاسة هذه الدورة الهامة . اسمحوا لي أيضا أن أعرب للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ، عن الاحترام العميق لخدمته التي لا تكل للمنظمة . إن بولندا ترحب بسرور عظيم بوجود ناميبيا ولختنشتاين في وسطنا .

لقد شهدنا في السنة التي انقضت منذ الدورة الأخيرة ، نهاية الحرب الباردة . وتغيير العالم على نحو لم يكن متوقعا . إلّا أننا نواجه الآن خطرا جديدا ،

هو الصراع المسلح في منطقة الخليج الذي يشكل تحديا كبيرا للنسيج الحساس للعلاقات الدولية الجديدة .

تتمثل المسألة الاساسية للاستراتيجية السياسية للأمم المتحدة في منع استخدام أية وسيلة ، وبصفة خاصة ، استخدام القوة ، ضد وجود أي دولة واستقلالها ، ويتضمن هذا السلامة الإقليمية للدول .

لقد استخدمت عبارة "المسألة الاساسية" لان احترام المبادئ والقواعد التي ذكرتها هو الاساس المنطقي الذي يقوم عليه أي إجراء أو جهد دولي يستهدف تحقيق الاهداف والمهام العالمية للمجتمع الدولي المنظم . ولن تتمكن الأمم المتحدة من تحقيق أبسط المنجزات في أي مجال من المجالات الاساسية للتعاون الدولي إذا مضى العدوان دون عقاب وإذا انتهكت الحدود وضمت الدول .

ولهذا ينبغي عند النظر في آثار العدوان العراقي على الكويت أن ندرك أن وجود منظمنا وهدفها يتعرضان للخطر . إننا في لحظة حرجية ومع ذلك لدينا من الاسباب ما يدعونا الى التفاؤل .

ومن بين هذه الاسباب أن مجلس الامن أصبح أخيرا في وضع يسمح له بأن يمارس سلطاته الشرعية التي ظلت معطلة في أحيان كثيرة في الماضي على الرغم من الخلافات والمراعات الدولية التي اقتضت اتخاذ إجراءات حاسمة .

لقد دار باستمرار ، وبصفة خاصة في السنوات الأخيرة ، كلام كثير داخل المنظمة وخارجها عن تكييف الهياكل وأساليب العمل من الأمم المتحدة . وفي حالة الحرب العراقية ضد الكويت تمكنت المنظمة من أن تستخدم السلطات المنصوص عليها في الميثاق استخداما سليما . واسمحوا لي أن اقتبس ما ذكره الفقيه الفرنسي الراحل القاضي جيمس لافاريير الذي تساءل بحق في معرض مناقشة مشكلة التفسيرات في المنظمة قائلا : "الأيكون تطبيق الميثاق هو أهم إصلاح ؟" هذا هو ما يجري الآن وينبغي تأييده باعتباره إجراؤنا المعتقد . ففي حالة حدوث عدوان مسلح على عضو في الأمم المتحدة ، يشجع الميثاق ، بما في ذلك المادة ٥١ منه ، مجالا واسعا لاتخاذ إجراء يستهدف استعادة استقلال الدولة والحدود القائمة .

ومن دواعي الارتياح الأخرى الاستجابة الدولية لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعدوان العراقي .

إن بولندا تنفذها بالكامل وستتخذ أي إجراء آخر بإمر أو يصرح به مجلس الأمن . لقد منعنا الواردات من العراق والكويت المحتلة والصادرات إليهما واتخذنا تدابير أخرى تتماشى مع قرارات مجلس الأمن . ومن الجدير بالملاحظة أن الشركات والمؤسسات البولندية خسرت كثيرا من الأعمال نتيجة وقف التجارة مع العراق والكويت . إن تأييدنا لإجراء الأمم المتحدة ومشاركتنا فيه كلغانا حتى اليوم ٥٧٠ مليونا من الدولارات الأمريكية ، ونتوقع أن يزداد هذا المبلغ بنهاية هذا العام ليمثل ١,٤ بليون دولار . وتلك الخسائر تقع في وقت حاسم بالنسبة لإصلاحنا الاقتصادي وتعد ضربة خطيرة لجهودنا الوطنية .

ومع هذا ، نعتقد أن بعض القيم الوطنية والدولية لا يمكن أن تقيّم بأي ثمن يحسب . وإنما ينبغي أن يُتمسك بها وتحترم أيما كانت التكلفة . وبغيرها نفقد كل إحساس بالهدف . وإحدى هذه القيم التضامن فيما بين البشر ، رجالا ونساء ، في بعده الوطني والدولي .

خلال العقد الماضي ، كان لمفهوم التضامن وأخلاقياته تأثير غير عادي على الحياة العامة في بولندا وهذا رغم العبء المقابل الذي تسببه حقائق الحياة السياسية اليومية . واعتقد أن البولنديين ، باتخاذهم التضامن فكرة أساسية للنشاط العام ، أظهروا أنه في عالمنا المليء بالإنانية غير المحدود والعنف وشراء البعض إلى درجة لا تصدق والحرمان الإنساني والفقر المهين للبعض الآخر ، هناك طريق أفضل أمامنا . إن فكرة التضامن البولندية وممارستها كانت لهما تأثيرهما الدولي بالمساهمة في تهيئة الظروف المؤاتية للحدث العظيم في عصرنا : سقوط الشمولية في أوروبا وما ترتب على ذلك من توحيد ألمانيا . وفي يوم التوحيد ، تقدم الأمة البولندية أطيب تمنياتها إلى الأمة الألمانية ، وتتطلع إلى تضافر المصالح مع جارتها الغربية .

لقد بدأنا بناء نظام ما بعد الحرب الباردة ، ويجري رسم هيكله الآن . يجب علينا أن نكون بعيدي النظر ، لكن هناك شيئاً واحداً مؤكداً : أن الأمم المتحدة تواجه الآن مهمة شقيلة وتحدياً يفتح آفاقاً جديدة .

بطبيعة الحال ، هناك حاجة حقيقية لترتيبات اقليمية جديدة ، وبخاصة ترتيبات تستجيب لدروس الازمة الراهنة في الخليج الفارسي .

حقاً إن بولندا تأسف لأن النزاع لم يحل حتى الآن بالوسائل السلمية في إطار أسرة الدول العربية . لقد كانت لنا دائماً مع تلك الأسرة علاقات صداقة وروابط متنوعة ، ونحن نتمنى أن نبقى عليها شريطة احترام حكم القانون الدولي .

لهذه الأسباب ، فإن بولندا ، إذ ترفع في اعتبارها علاقاتها مع الإسلام في القرون الماضية ، وإذ تدرك بوضوح أن الحاضر يختلف عن الماضي ، فإنها تؤيد وضع سياسات مستقرة بعيدة النظر تجاه البلدان العربية ، والبلدان الاسلامية بشكل عام .

وأشير الى سياسات الدول المشاركة في عملية هلسنكي .

ومع هذا ، فإن الجواب الفوري يكمن اليوم في تطبيق ميثاق الأمم المتحدة . إن المشكلة عالمية من الناحية السياسية والاقتصادية . وهنا نأتي الى البعد الدولي للتضامن ، وهو التضامن بين الشعوب والأمم .

وبهذه الروح ، قررت بولندا المشاركة في الجهود المتعددة الاطراف وارسل سفينة مستشفى ومستشفى ميدان الى منطقة الخليج .

وعندما ندين العدوان والاحتلال ، يجب علينا أن نتذكر أيضاً أن انتهاكات أخرى للقانون الدولي قد وقعت . إن القانون يحظر أخذ الرهائن بأي شكل من الاشكال . وينبغي الدفاع عن حقوق الإنسان الخاصة بالمواطنين الاجانب في العراق وفي الكويت المحتلة .

اسمحوا لي بأن أقول أخيراً أن الكويت لا تزال في رأينا قائمة بمفتها دولة رغم الغزو ورغم ما حدث بعد ذلك . إن حكم قانون الأمم المتحدة والقانون الدولي العام يقضي بما يلي :

"لا يجوز الاعتراف بشرعية أي اكتساب إقليمي ناتج عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها" (القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) المرفق ، الفقرة ١)

إن جمهورية بولندا تؤمن بأن حكم القانون له الصدارة في العلاقات بين الدول . لقد استمعت بارتياح عميق الى كلمات السيد فرنسوا ميتران ، رئيس الجمهورية الفرنسية ، بشأن حكم القانون في المجتمع الدولي ، وإنني أؤيد ما قاله . إن عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي ينبغي أن يعزز حكم القانون الدولي ويشجع على التطوير التدريجي لذلك القانون وعلى تدوينه .

وينبغي تركيز مزيد من الاهتمام خلال العقد على العمل الهام الذي تقوم به لجنة القانون الدولي وعلى المدى الذي وصلت اليه للوفاء بمهمتها . ينبغي للجنة ألا تخوض في موضوعات أو مناقشات تقع في مجال أكاديمي . يجب عليها أن تتناول المسائل القانونية الكبرى في عصرنا ، وفي الوقت نفسه ينبغي لها أن تضع معاهدات محددة مطورة للقانون في المشاكل الداعية الى تنظيم تلك المسائل . وفي تلك المهمة هناك مجال لتعاون اللجنة مع وكالات دولية أخرى . ومن أمثلة ذلك مسألة حماية البيئة .

وفي إطار الجمعية ، ينبغي تعزيز دور اللجنة السادسة . وبشكل خاص فإن توسع كل من لجنة القانون الدولي واللجنة السادسة أن تلعب دورا في إجراءات الجمعية عندما تنتوي الجمعية اعتماد قرار يرسى قاعدة قانونية أو يؤثر في القانون . وبشكل عام ، فإن الدور الراهن للجنة السادسة دور راكد للغاية .

ومن ضمانات حكم القانون نهوض المحاكم الدولية بعملها . وحتى أدق النزاعات السياسية لها جوانبها القانونية ويمكن حلها بواسطة هيئات قضائية . وهذه التسوية تخفف دون شك حدة التوترات وتسهم في القضاء على النزاعات بين الدول عندما تعجز الدبلوماسية التقليدية . إن عدد القضايا الحالية الكبير المطروحة أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي يبشر باحترام الدول للقانون .

وكما وعدت بولندا في العام الماضي في هذه القاعة فإنها قبلت اختصاص محكمة لاهاي الإلزامي .

وتؤيد بولندا فكرة إنشاء محكمة جنائية دولية أو آلية أخرى لها ولاية قضائية

على الافراد .

وتتعلق بولندا أهمية قصوى على حماية حقوق الإنسان باعتبار ذلك عاملا للحفاظ على السلم والديمقراطية . وسننضم في القريب العاجل الى البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . وقد قبلنا اختصاص اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بموجب المادة ٤١ من ذلك العهد . ونحن على استعداد لان نصبح طرفا في الاتفاقية الاوروبية لحقوق الإنسان ، وأن نزيد من تطوير البعد الإنساني لعملية هلسنكي ، كما ننظر في امكانية الانضمام الى اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين . وقد شاركت بولندا بنشاط في وضع الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل . ومنذ أيام قليلة اعتمد مجلس النواب (الديت) في البرلمان البولندي قانونا يرخص لرئيس الدولة بالتصديق على الاتفاقية .

إن التطورات التي حدثت في العام الماضي أعادت التأكيد على دور الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم . والتعاون بين دول عديدة ، بما فيها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، مكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بتلك المسؤوليات . لقد أسهمت بولندا في جهود حفظ السلم . فأكثر من ١٦ ألف جندي بولندي قد خدموا تحت علم الأمم المتحدة في الاعوام السبعة عشر الماضية . وبولندا على استعداد لان تواصل الاشتراك في عمليات حفظ السلم .

وتؤيد بولندا الخطة المعنية بكمبوديا وتعلن عن استعدادها لان تنضم الى الآلية الدولية المتوخاة لتنفيذ تلك الخطة .

وفي هذا السياق ، من الجدير أن نذكر بأن تعريف الأمم المتحدة للسلام ليس تعريفا سلبيا : فالسلام ، وفقا للميثاق ، لا يعني مجرد غياب الصراع المسلح . وفي هذا العالم الذي يزداد تكافلا ، سيكون من قبيل الافراط في التبسيط أن ننظر الى المنازعات العسكرية والنزعة الوطنية والاسلحة على أنها مجرد تهديدات لامننا المشترك . أما التباين القائم بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، بين الوفرة والفقر ، فهو تحد أساس آخر يواجهه الأمم المتحدة .

إن عدم وجود نمو في البلدان النامية ، والهجرة الجماعية ، ومستويات المعيشة المنخفضة التي تشجع على الاتجار بالمخدرات وعلى العنف ، ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (مرض الايدز) ، والتلوث الصناعي عبر الحدود ، كلها تهديدات تواجه الجنس البشري . وثمة نهج جديد يتمثل في تخفيض الديون ونقل التكنولوجيا ، والقروض الجديدة والاستثمارات المباشرة وفرص الوصول الى الاسواق - يبدو أنه الحل للبلدان التي وقعت فريسة حلقة مفرغة من الانتكاس الاقتصادي وعدم الاستقرار الاجتماعي - السياسي والازمة المالية .

إن المديونية الخارجية تنصدر شواغلنا . وفي رأينا أن هناك حاجة ماسة الى نهج خلاق لتخفيض الديون يتضمن خططا تستهدف منح مزيد من الاستقطاب بين المدينين والدائنين وإعادة ادماج المدينين في الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية .

وثمة مسألة حيوية أخرى هي مسألة البيئة . وقد أدلى توا فخامة السيد فرناندو كولور ، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية ، بملاحظاته المهمة حول هذه المسألة . أود أن أشير أيضا الى الآراء التي أعربت عنها للتو حول المشكلة سعادة السيدة دانييل دي سانت جور ، وزيرة التخطيط والشؤون الخارجية في سيشيل . ينبغي دائما أن نضع نصب أعيننا الترابط القائم بين التنمية الاقتصادية والبيئة . إن بولندا ترحب بمؤتمر البيئة والتنمية الذي سيعقد في البرازيل في عام ١٩٩٣ . وقد كان مؤتمر دول البلطيق الذي عقد مؤخرا في روني بالسويد مثالا طيبا على النهج الاقليمي تجاه المشكلة .

إن بلدانا عديدة عانت من خسائر فادحة نتيجة الصراع الحالي في منطقة الخليج . وقد أورد فخامة السيد فرانسوا ميتران تلك المشكلة في اقتراحه ذي النقاط الاربع . فينبغي أن ننشئ آلية دولية يمكن من خلالها نقل جزء من الدخل الاضافي لمصدري النفط الى البلدان التي تستورد النفط وتعاني بشدة نتيجة الصراع .

اخيرا ، أود أن أذكر بضع كلمات عن التغيرات في أوروبا الوسطى والشرقية . إن نظام الحزب الواحد ، باقتصاده غير العملي المخطط مركزيا - أو بالأحرى الذي أسس

تخطيطه مركزيا - قد تراجع وأفسح المجال للديمقراطية البرلمانية والاقتصاد السوقى ، بوصفهما عاملين مترابطين . فالحرية السياسية والاصلاح الاقتصادي لا ينفصلان .

لقد أدت مقاومة الاتجاه الشمولي في بلدي ، باعتبارها تعبيراً عن التوق الى الحرية والكرامة والاستقلال ، الى قيام نقابة عمال "تضامن" . وهذه النقابة رفضت استخدام القوة ، ومع ذلك انتصرت حركة الاصلاح . إن العملية التي بدأت على هذا النحو لا يمكن عكس اتجاهها الآن ، على الرغم من الصعوبات المتأصلة في عملية الانتقال . وها قد عادت السيادة مرة أخرى الى البولنديين بوصفهم أمة والى بولندا بوصفها دولة . إننا نتكلم الآن بصوتنا نحن ، ونتولى من جديد زمام مستقبلنا .

هكذا أصبح تراث يالتا في ذمة التاريخ ، وبدأ العالم الذي كان يتكون من قطبين يتحول الى عالم متعدد الاقطاب يفقد فيه مفهوم الشرق والغرب - على الاقل من الناحية السياسية - كل مفزى له ، باستثناء المعنى الجغرافي .

ويقتدرن الانتقال الى الاقتصاد السوقى في أوروبا الوسطى والشرقية بعملية إعادة تكيف هيكلية . وينبغي أن يكون هناك تخفيض ملموس في الديون ، وصفقة شاملة من المعونات التقنية والمالية ، وفرص محسنة للوصول الى الاسواق . وقد يستفيد مثل هذا البرنامج من أفكار خطة مارشال .

منذ عام ، وبعد فترة طويلة من الركود الاقتصادي ، وضعت بولندا قدميها على الطريق الشاق المؤدى الى الاقتصاد السوقى ، وكان ذلك بتكلفة تمثلت في البطالة والانتكاس الاقتصادي المؤقت وما تبع ذلك من تدهور في مستوى المعيشة . هذا الانتقال مسؤوليتنا الأساسية في المقام الاول . ومع ذلك ، عندما يتعرض نجاح تطور وتغيير سلمي لم يسبق لهما مثيل للخطر ، وكذلك استقرار الجزء الذي ننتمي اليه من أوروبا ، فإن الدعم الخارجي قد يكون حاسماً . ومع تلاشي الانقسام السياسي في أوروبا ، سيكون خطأ جسيماً أن نسمح للانقسامات الاقتصادية بأن تتعزز .

سيدي الرئيس ، منذ أيام قليلة ، قلتم - وعن حق - في حديث صحفي ، إن الايديولوجيات السياسية دمرت دور المنظمة . ونحن الآن ، على ما نأمل ، نبدأ عصراً

جديدا ستقل فيه يوما بعد يوم أهمية الايديولوجيات في السياسات الدولية التي سيصبح فيها دور العامل الايديولوجي في العلاقات بين الدول محدودا للغاية ، ثم يتلاشى . ونحن نرحب بهذا التطور الذي من شأنه أن يعزز من أهمية الاخلاقيات الدولية . وقد أشارت سعادة السيدة دانييل دي سانت جور توا وباقتدار كبير ، الى الاخلاقيات . إنني على ثقة بأن وجود الاخلاقيات سيكون أقوى عنصر لضمان الاستقرار في هذا الوقت الذي أصبحت فيه الأمم المتحدة أكثر مصداقية .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠